



ملتقى الحوار
للتنمية
وحقوق الإنسان



كورونا والحقوق الأساسية في مصر التحديات وسبل المواجهة

نُشر بواسطة FDHRD

4 شارع 75، السرايات، حي المعادي
القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: info@fdhrd.org
الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org>

© ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005- غير حزبية، لا تهدف إلى الربح، ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة. منظمة غير حكومية مصرية لتعزيز حقوق الإنسان، ورفع وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي والعالمي.

مهمتنا هي ضمان أن التنمية يقودها المجتمع وأنها تحترم وتحمي وتفي بحقوق الإنسان. نقوم بذلك من خلال التأكد من أن المجتمعات والأفراد لديهم المعلومات والسلطة والموارد لتحديد مسارات وأولويات التنمية الخاصة بهم وإخضاع المؤسسات والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى للمساءلة عن آثارها على الناس والشعوب. لذلك، نهدف لإقامة حوار مفتوح بشأن التنمية وحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي.

نؤمن أن التنمية وحقوق الإنسان يسيران جنبًا إلى جنب؛ لذلك يعمل ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان على الحفاظ على السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.

على الصعيد الوطني، نسعى جاهدين للتواصل مع جميع الخلفيات الاجتماعية والثقافية بهدف تثقيف وتطوير مفاهيم أوسع حول حقوق الإنسان والحقوق المدنية والتماسك الاجتماعي.

على الصعيد الدولي، نقوم بالإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي كثيراً ما تحدث أثناء الصراع بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار على تنمية المجتمعات المحلية وحمايتها.

نسعى إلى إعطاء المصريين الذين وقعوا ضحايا الظلم صوتًا، خاصة أولئك الذين هاجروا ولكنهم لم يحصلوا على الحقوق.

منظمتنا مبنية على النزاهة والشفافية والسعي إلى حرية التعبير داخل مصر وفي جميع أنحاء العالم. ونهدف من خلال ذلك إلى رصد حوادث الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والإهمال الجسيم للاحتياجات الإنسانية وأثر الصراع السياسي على تنمية المجتمعات المحلية وسلامتها في جميع أنحاء العالم والإبلاغ عنها.

كورونا والحقوق الأساسية في مصر

التحديات وسبل المواجهة

إعداد/ وحدة البحوث والدراسات

تحرير/ سعيد عبدالحافظ

جميع الحقوق محفوظة - © 2022

FDHRD

41 المحور الرابع:
الحق في التعليم وقطاع التعليم

49 المحور الخامس:
قطاع السياحة

57 المحور السادس:
النقابات المهنية

69 المحور السابع:
جهود الدولة في جميع القطاعات

93 الخاتمة والتوصيات

الفهرس

9 تمهيد

13 المحور الأول:
المرأة في ظل كورونا

19 المحور الثاني:
القطاع الزراعي والفلاحين في ظل كورونا

29 المحور الثالث:
القطاع الطبي

تهيد

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات، ومازالت آثارها مستمرة واقتربت لدخولها للعام الثالث على التوالي. وربما كان التحدي الأكبر هو كيفية مواجهة الأفراد ومؤسسات الدولة للتصدي للجائحة والتعامل معها لتحقيق أقل الخسائر الممكنة، وتحقيق الأمن الصحي والغذائي والطبي والاقتصادي والتعليمي والقومي ككل للأفراد؛ مما يعود بالنفع على الأفراد وأمنهم واقتصاد الدولة.

ولعل الواقع الذي شهدناه كان خير دليل على ذلك؛ حيث أثرت كورونا على الأفراد نفسياً وأمنياً وصحياً، فالعديد من الأفراد واجهوا مصائر قاسية من نوبات قلق وتوتر قاسية من تفشي الوباء وإصابة أهلهم، وتأثر وظائفهم من الوباء؛ حيث فقد الكثير وظائفهم ولم يجدوا مصدر دخل يلبي احتياجاتهم.

ولقد عانت الأفراد والدولة من سوء استغلال الموارد الطبية واستغلال المنتجين للحاجة الماسة في تأمين أنفسهم من الكمادات والأدوية اللازمة وارتفعت أسعارها وقلت في السوق؛ مما استدعى تدخلات الدولة لضبط الأمور وإحكام ظاهرة الاستغلال وشح الأدوات الطبية.

وفي هذا السياق انصبت دراسات وتقارير منظمة "ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان" على دراسة ورصد تحديات كوفيد-19 على الأفراد وتداعيات الأزمة وجهود الدولة في غضون ذلك؛ ساعيةً لتقدير نسب الفرص والمخاطر لمواجهة الأزمة، وتقديم توصيات متعلقة للتكيف مع التحديات.

ويتناول هذا الإصدار عدة موضوعات في صلب الأزمة، المرأة والعنف الأسري في ظل كورونا، وتحديات القطاع السياحي في مصر، والمشكلات التي واجهت القطاع الطبي، وإشكاليات التعليم في ظل كورونا؛ كما شملت أيضاً القطاع الزراعي في مصر والعراقيل التي واجهت كبار وصغار الفلاحين، وتناولت أيضاً دور النقابات المهنية المصرية في التعامل مع الأزمة لضمان حقوق أعضائها، كما ألقينا الضوء على جهود الدولة جراء التعامل ومواجهة كافة التحديات التي تسببت الجائحة بها، وأخيراً قدمنا عدة توصيات لمعالجة بعض الأمور التي مازالت تشكل تحدياً.

وربما الأثر السلبي البالغ والذي ظهرت تداعياته في العالم ككل، هو حالة الانكماش الاقتصادي وحالة الإغلاق الجوي، مما أعاق القطاع السياحي وسبب له خسائر غير مسبوقة، وتجلّى انهيار القطاع السياحي وانكماش الإيرادات الاقتصادية الناجمة عنه، وتجلت خسائر العاملين في القطاع السياحي؛ مما دفع الدولة للبحث في حلول لاحتواء سلبيات وتحديات الموقف.



في هذا الصدد، تأثر التعليم بتداعيات الجائحة بسبب حالة الحجر الصحي المفروضة من الدولة؛ للتقليل من تفشي الوباء. دفع ذلك الدولة لاتخاذ حزمة من الإجراءات لكفالة حق التعليم للأفراد حتى في ظل الأزمة، واتخذت تدابير احترازية لحماية الطلاب في نفس الوقت.

ولا مجالاً للشك، أن القطاع الطبي والصحي كان هو لب وجوهر الأزمة ليس على مصر فقط بل العالم أجمع، فقد واجه القطاع الطبي ضغط وحيرة

في كيفية استقبال أعداد المصابين الهائلة، وتوفير سرائر لهم وغرف عزل صحي بعيداً عن بقية المرضى، وواجهوا حيرة وتحدي في تحديد العلاج الأمثل لتقليل نسب المخاطر ورفع نسب الشفاء للمصابين، فكلف ذلك عبئاً على الدولة ووزارة الصحة لتحديد البروتوكول الأمثل للعلاج، وشراء اللقاحات فور توافرها لضمان الأمن الصحي للمواطنين.

ومن الناحية الاجتماعية واجهت الأسر تحديات في سبيل التكيف مع الجائحة، فقد شهدنا حالات كثيرة من العنف الأسري خاصةً ضد الأطفال والمرأة. مما دفع البرلمان المصري للبحث في كيفية تشريع قوانين لحماية كافة أفراد الأسرة وضمان حقوقهم الأساسية دون الإخلال بها.

المحور الأول المرأة في ظل كورونا

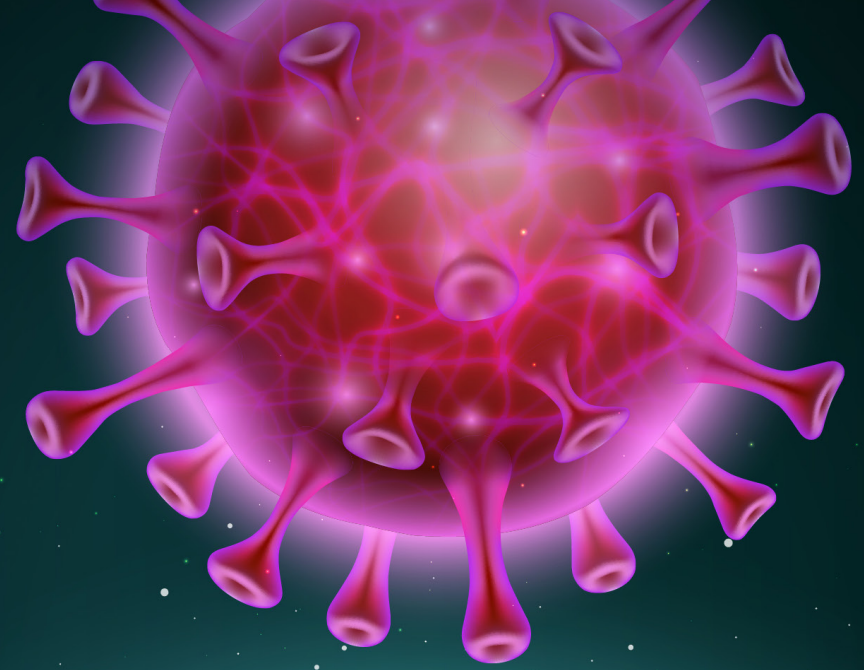
أولاً: الإشكاليات التي واجهت المرأة بسبب كورونا

بالرغم أن فيروس كورونا يصيب الرجال أكثر من النساء، بحسب التقارير الطبية، لكن مع انتشار الفيروس عالمياً، بدا أن النساء الخاسر الأكبر، إذ يتحملن وطأة الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي بنسب مضاعفة مقارنة بالرجال.

أظهرت دراسة حديثة أجريت على حوالي 44,600 مصاب بكوفيد-19 من المركز الصيني لمكافحة الأمراض، أن معدل الوفيات بين الرجال كان 2.8% مقارنة بـ 1.7% للنساء. ولكن بطرق أخرى، ربما أقل وضوحاً، يبدو أن الفيروس يؤثر بشكل أكبر على النساء بقطاع الرعاية الصحية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن النساء يشكلن غالبية العاملين في قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية بنسبة 70% في 104 دول، وهذا يضعهن في مواجهة الإصابة بالفيروس، رغم أن دخل النساء أقل من الرجال بنسبة 11% في المجال ذاته. كما تواجه النساء الحوامل مجموعة مختلفة تماماً من التحديات، خاصة ضغوط عدم معرفة كيفية تأثير الفيروس التاجي على أطفالهن بالضبط.

الرعاية غير مدفوعة الأجر

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، تؤدي النساء والفتيات بالفعل معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في العالم. حيث إن النساء يؤديّن 76.2% من إجمالي ساعات عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر، أي أكثر من الرجال بثلاثة أضعاف.



فإن الغالبية العظمى من المضيفين والمعلمين والعاملين في صناعة الخدمات من الإناث، وتضعهن وظائفهن في الخطوط الأمامية لتفشي المرض. وفي المنزل، لا تزال النساء يقمن بمزيد من الرعاية، لذلك عندما يغلق الفيروس المدارس، ويحد من السفر، ويعرض الأقارب المسنين للخطر، فإن النساء لديهن المزيد للقيام به.

كما ان إغلاق المدارس يضر النساء بشدة لأن مسؤولية رعاية الأطفال ما زالت تقع على عاتقهن. وبالنسبة للأمهات العاملات في المجال الصحي، فهناك معاناة أخرى - غير مقصودة - تنتظرهن نتيجة إغلاق المدارس، وهي عدم مقدرتهن على الحصول على إجازة للعناية بأطفالهن نتيجة الضغط على النظم الصحية، حيث تكافح العديد من المهنيات الطبيات للعثور على رعاية لأطفالهن في الوقت الحالي.

كما يمكن أن يكون لتفشي المرض تأثير سلبي غير متناسب من الناحية الاقتصادية على النساء اللاتي يشكلن مجموعة كبيرة من العاملين بدوام جزئي والعاملين غير الرسميين في جميع أنحاء العالم. وعادة ما تكون هذه الأنواع من الوظائف هي أول ما يتم التخلي عنها خلال الأزمات مثل التي نمر بها حالياً.

وخلال الأزمات الكبرى، عندما تضطر النساء إلى التخلي عن العمل والدخل للبقاء في المنزل، غالباً ما يجدن صعوبة في العودة لتلك الوظائف بعد الأزمة. على سبيل المثال، فبينما تأثر دخل الجميع من تفشي فيروس إيبولا في غربي أفريقيا، عاد دخل الرجال إلى ما كان عليه قبل تفشي المرض أسرع من النساء.

التأثير السلبي على المشاركة الاقتصادية للنساء

تعاني النساء من ضعف شديد في مشاركتهن الاقتصادية ويزيد فيروس كورونا والإجراءات المتخذة للقضاء عليه من تفاقم ضعف التمكين الاقتصادي لهن، خاصة أن الكثيرات منهن يعملن في أعمال غير منظمة، ولا يوجد لديهن أي نوع من الحماية الاجتماعية.

كما تسبب فيروس كورونا التاجي في جلوس الكثير من الأزواج في المنزل ومتابعة الرجال عملهم عبر الإنترنت؛ ما شكّل عبئاً على بعض النساء اللاتي أصبحن تحاولن

القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بعد إغلاق المدارس، وهذا اضطر بعضهن إلى ترك العمل مقابل الحفاظ على الأسرة إلى أن تنتهي أزمة "كوفيد-19".

بالإضافة إلى ما تقدم، تواجه المرأة نوعاً آخر من العنف في الفضاء الإلكتروني، فمع زيادة القيود المفروضة على التنقل حدث ارتفاع في أعداد مستخدمي الإنترنت خاصة وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب وغرف الدردشة، مما يفتح مجالاً أوسع أمام التحرشات الإلكترونية، وهذا جانب يستدعي ضرورة توشي الحذر لحماية الفتيات.

يمكن لوباء كورونا أن يفرض خسائر كبيرة على سبل عيش النساء، فمع الإغلاق الجماعي لمراكز رعاية الأطفال والمدارس، اضطرت الكثير من النساء العاملات إلى أخذ إجازة، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهن، مما تسبب في تخفيض دخولهن.

إلا أن الخطر الحقيقي في هذه الحالة يكون على النساء الآتي لا تستطعن أخذ إجازة مدفوعة الأجر، ولا تسمح طبيعة الأعمال التي يقمن بها بالعمل من خلال المنزل، مثل العاملات بأجر يومي، والعمالة المنزلية، وصاحبات الأعمال الصغيرة، والعاملات في قطاعات التنظيف، وتجهيز الأطعمة، والبائعات، حيث تهيمن النساء على النسبة الأكبر من العمالة في قطاع الخدمات والاقتصاد غير الرسمي في العالم.

على سبيل المثال، تمثل النساء نسبة كبيرة من تجار الأسواق اليومية في مصر، وعندما فُرضت قيود التنقل المتعلقة بالحظر، حد ذلك من المعاملات التجارية وتأثرت السلع القابلة للتلف مما ألحق ضرراً كبيراً في سبل كسب رزقهن وأمنهن الاقتصادي.

ومن نافلة القول أن نؤكد على أن الآثار السلبية للوباء يمكن أن تستمر لسنوات، على مستوى ما تكسبه النساء من العمل؛ لأنهن تضطرن إلى رعاية الأطفال، ومع استمرار وجود كورونا هناك مخاوف من عدم تمكن المرأة من مجاراة مستوى الرجل في العمل مجدداً والنجاح مثله. وبهذا يفقد المجتمع كثير مما حققه من مكتسبات للنساء عادت بالنفع على المجتمع.

ثانيًا: العنف الأسري في ظل كورونا والإشكاليات التي واجهت المرأة

أثرت جائحة كورونا سلبًا على حقوق المرأة وحياتها في جميع أنحاء العالم حيث تزايدت الأعباء الاجتماعية والنفسية الواقعة على عاتق المرأة من خلال الأدوار الاجتماعية والصحية والأسرية التي تلعبها المرأة فضلًا عن دورها الهام في الخطوط الأمامية لمكافحة فيروس كورونا المستجد. يؤدي انتشار الأوبئة في كثير من الأحيان إلى ظهور تهديدات تتجاوز خطر الإصابة بالعدوى، مثل إمكانية تعرض النساء إلى خطر العنف الأسري وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أكبر خلال انتشار الأوبئة، وذلك وفقًا لما تم رصده أثناء تفشي أمراض سابقة.

إن تواجد النساء والأطفال في الأسر التي تعاني من عنف أسري، ونقص الإمدادات الغذائية والموارد المالية الناجمة عن الحجر المنزلي الإلزامي، يزيد من احتمالية تفاقم العنف ضد النساء والأطفال، لا بل أن الضغوط النفسية قد تجعل من إمكانية التعرض للعنف الأسري في الأسر التي عادة ما تكون آمنة أمرًا واردًا.

حيث يشعر الرجال في الحالات المشابهة بالضغوط في مواجهة الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس، وعدم القدرة على العمل، مع طول فترة الحجر، مما يتسبب في حدوث التوترات الأسرية ونشوب الصراع داخل المنزل.

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن العنف ضد المرأة بشكل عام متفشي في جميع المجتمعات دون استثناء، فواحدة من كل ثلاثة نساء في العالم قد تعرضن للعنف الأسري. كما تُقتل في المتوسط 137 امرأة يوميًا على يد أحد أفراد أسرتها. وتزداد احتمالات التعرض للعنف المنزلي عندما توضع الأسر تحت ضغوط متزايدة ناجمة عن مخاوف تتعلق بالأمن والصحة والمال وظروف المعيشة الصعبة، وهي الظروف التي تقبع تحتها كثير من الأسر في ظل تفشي جائحة كورونا.



ووفقًا لبيان صادر عن "فومزيلي ملامبو-نكوكا"، وكيله الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ 24 مارس 2020، تضاعف عدد حالات العنف المنزلي ضد المرأة المبلغ عنها ثلاثة مرات في الآونة الأخيرة في بعض البلدان التي تمارس العزل الاجتماعي لمجابهة فيروس كورونا، فعلى سبيل المثال تلقى مركز الشرطة في مقاطعة جيانلي، الصينية 162 بلاغًا عن حالات عنف أسري خلال شهر فبراير 2020، وهو رقم أكثر بثلاث مرات عن نفس الشهر من العام السابق (47 حالة)، وكان 90% من هذه البلاغات مرتبطًا بانتشار وباء كورونا، والأمور لم يختلف كثيرًا في مدن أخرى خارج الصين.

وفيما يتعلق بتداعيات فيروس كورونا على وضع المرأة المصرية، تم رصد تزايد حالات العنف الأسري في مصر بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وبسبب فقدان العديد من النساء لوظائفهم مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الأسر المصرية التي تكون فيها المرأة هي العائل الوحيد للأسرة. وبحسب البيانات، فقد حدثت زيادة بنسبة 13% في عدد المرضى في مراكز علاج العنف الأسري، وحصلت 2704 امرأة على رعاية فردية، و9278 رعاية أسرية.

وفي هذا الإطار صرحت نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، بأن المرأة المصرية تعاني من أوضاع اقتصادية هشة وتعرض للعنف بنسب كبيرة من قبل أزمة كورونا. وأكدت أن نسب العنف الذي تتعرض له النساء سواء عنف زوجي أو عنف أسري أو عنف ناتج عن غلق المحاكم وتباطؤ إجراءات التقاضي قد ارتفعت بسبب أزمة وباء كورونا الذي فرض الحجر الصحي لفترة طويلة، ما أدى إلى ارتفاع نسب العنف المنزلي للمرأة.

المحور الثاني

القطاع الزراعي والفلاحين في ظل كورونا

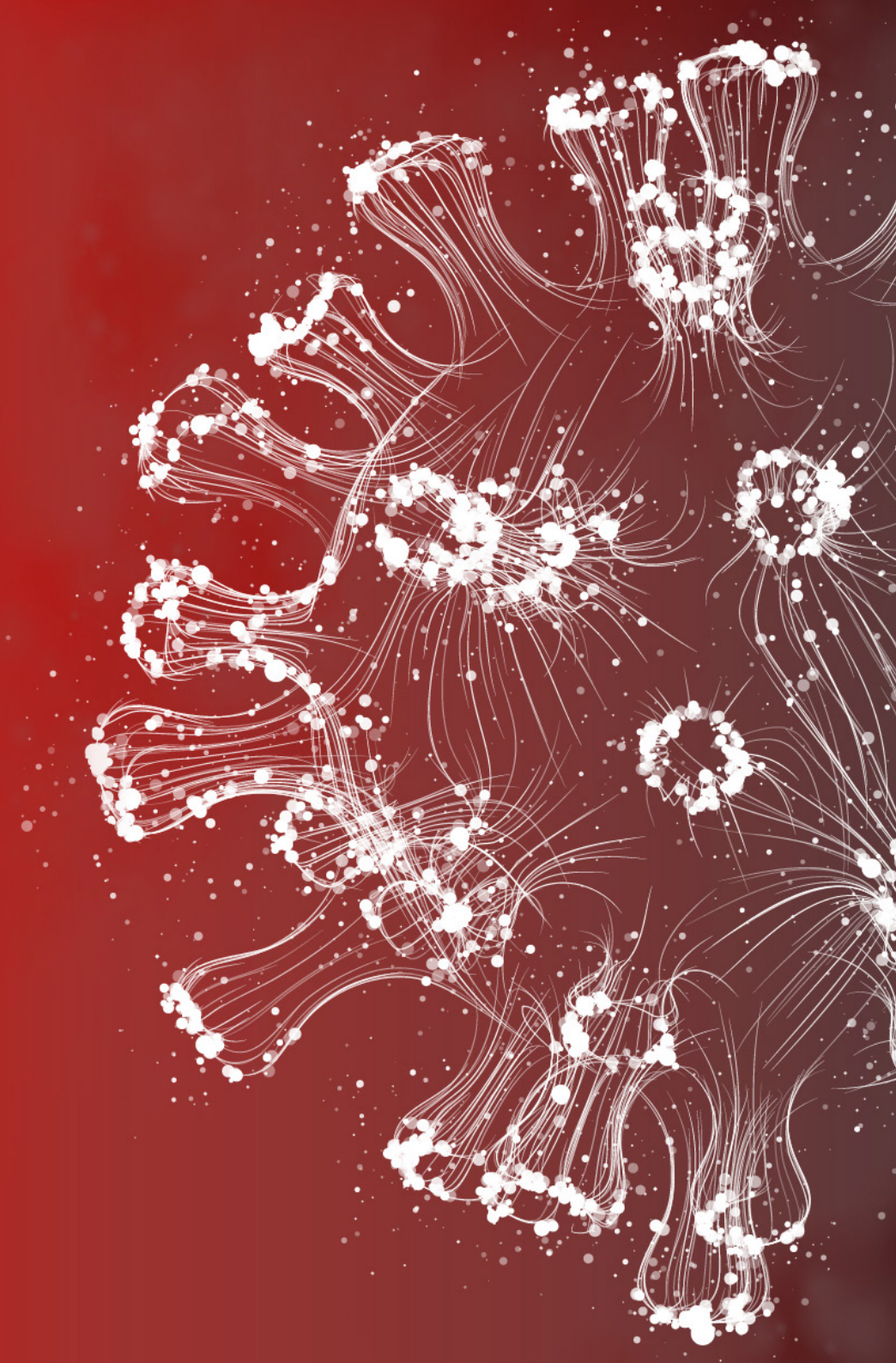
خسائر الفلاحين

إن الذعر والارتباك نتيجة الخوف من انتقال فيروس كورونا بين الدول أربك الأسواق العالمية خاصة الأسواق الصينية مما أثر وسيؤثر سلبياً على معظم دول العالم وخاصة الدول النامية وحتماً ستتضرر السوق المحلية. كما أن بعض المنتجات الزراعية المصرية قد انخفضت أسعارها وبعضها قد ارتفع نتيجة لاتجاه بعض الدول لتشديد قواعد الاستيراد والتصدير وتوقفها أحياناً.

والمنتجات الزراعية الأكثر تأثراً هي الموالح المصرية حيث استوردت الصين نحو 237 ألف طن موالح في موسم 2019 وفي حال توقف التصدير للصين دون فتح أسواق جديدة لتصدير الفائض من الموالح المصرية قد يؤدي ذلك إلى تكسب الموالح في الأسواق المصرية وانهيار أسعارها بما يضر المزارعين.

كما أن استمرار تفشي هذا الوباء دون السيطرة عليه أدى إلى وقف حركة الشحن بالطائرات من وإلى الصين أثر على تصدير العنب والبلح والرومان والفاولة المجمدة من مصر للصين لأن الشحن بالسفن يستغرق وقتاً طويلاً ويبطئ من وصول الشحنات لهذه المنتجات الزراعية سريعة التلف.

ورغم أن مصر لا تستورد من الصين منتجات زراعية تذكر باستثناء بعض كميات الثوم والأرز أحياناً فإننا نستورد منها معظم مستلزمات الإنتاج والمواد الخام وقطع الغيار والآلات الزراعية لمعظم الصناعات المصرية وخاصة صناعة النسيج والإلكترونيات. مما





العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الثالث من عام 2017، أن هذا النشاط من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اجتذبت أكبر نسبة من الداخلين في سوق العمل حيث اجتذب هذا القطاع نحو 312 ألف مشغل زيادة خلال الربع الثالث عن الربع الثاني من عام 2017. ويساهم القطاع الزراعي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية عام 2016/2017) بنحو 354,9 مليار جنيه، مقابل 318,8 مليار جنيه عام 2016/2015، بينما كان القطاع الزراعي قبل 40 عامًا يمثل نسبة بين 35 و40% من إجمالي الناتج القومي لمصر، وبلغت قيمة الدعم الممنوح للمزارعين عام 2016/2017 نحو 4712,5 مليون جنيه.

وبالرغم من ذلك غاب القطاع الزراعي عن الحوافز التي أعلنها مجلس الوزراء؛ لدعم الاقتصاد المصري في مواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا، رغم الخسائر الكبيرة التي تعرض لها القطاع؛ بسبب التغيرات المناخية، وتوقف الصادرات.

كما أن الظروف الأخيرة تسببت في عدم قدرة بعض صغار الفلاحين على بيع الخضروات، مما قد عرض البعض للخسارة، بالإضافة إلى تعليق العمل في أسواق الماشية. الأمر الذي انعكس أيضًا على عدم تحقيق هامش ربح، وسبب ارتفاع أسعار بعض الخضروات نتيجة عدم القدرة على نقلها للأسواق.

وهو ما دفع تقدم النائب رائف تَمراز، عضو لجنة الزراعة والري بمجلس النواب، بطلب إحاطة موجه لرئيس مجلس الوزراء، بشأن دعم الفلاح وصغار المزارعين والمربين بشكل مباشر، لافتًا إلى أن هناك جهودًا كبيرة وحزمة من القرارات التي اتخذتها الدولة لدعم كافة فئات المجتمع التي تأثرت من انتشار فيروس كورونا، وشملت الشركات العاملة في مجال الزراعة والإنتاج والتصنيع، مشددًا على ضرورة أن تشمل هذه القرارات صغار الفلاحين.

أثر بالسلب على تنمية القطاع الزراعي الرقمي والتصنيع الزراعي بعد اتجاه مصر إلى الزراعة المتطورة والرقمية بالزراعة داخل الصوب وميكنة القطاع الزراعي والبدء في استخدام الكارت الذكي والطموح في إعادة صناعة الغزل والنسيج لسابق عهدها والتوجه لزيادة القيمة الاقتصادية المضافة بالتصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية المصرية.

وقد أدى استمرار هذا الوباء لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء خاصة أن مصر تستورد نحو 60% من احتياجاتها من اللحوم من الخارج، كما تستورد غالبية مستلزمات صناعة الأعلاف والذي قد يؤدي نقصها إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وبالتالي ارتفاع أسعار المواشي والدواجن والأسماك.

كما يمكن أن يثير عدم اليقين بشأن توافر الغذاء موجة من قيود التصدير، مما يخلق نقصًا في السوق العالمية. ومثل ردود الفعل هذه أن تغير التوازن بين العرض والطلب الغذائي، بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة تقلبها. لقد تعلمنا من الأزمات السابقة أن هذه التدابير تضر بشكل خاص بالدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي وجهود المنظمات الإنسانية لشراء الغذاء لمن هم في أمس الحاجة إليه.

توجب منع تكرار مثل هذه الإجراءات الضارة. كما أن من المهم جدًّا حماية منتجي الأغذية والعمال الزراعيين على مستوى التصنيع والتجزئة لتقليل انتشار المرض ضمن القطاع إلى الحد الأدنى والمحافظة على سلاسل امداد الأغذية. ويجب أن يظل المستهلكون، وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا فيهم، قادرين على الوصول إلى الغذاء داخل مجتمعاتهم وفقًا لمتطلبات السلامة الصارمة.

يبلغ إجمالي أعداد العاملين بقطاع الزراعة، حوالي 6,478 ملايين يشكلون نحو 25,6% من إجمالي قوة العمل، وذكر بحث القوى

المحاصيل الاستراتيجية

المطاحن والشون وتأمين توفيره لإنتاج الخبز وتقليل الهدر في عمليات الحصاد والنقل، وأيضاً ضمان استمرار الفلاحين في إنتاج القمح العام المقبل عبر منحهم حافز إنتاج ودعمهم مادياً وفنياً لتفادي حدوث أزمة.

ولا يبدو هذا بعيداً عن إجراءات وقائية اتخذتها دول عديدة لضمان الأمن الغذائي المحلي في ظل مخاوف حقيقية من تكرار أزمة غذائية جديدة، من ضمنها مصر التي أوقفت تصدير البقوليات لثلاثة أشهر، فعلى سبيل المثال، علقت كازاخستان صادراتها من القمح والسكر والبطاطس والجزر والبصل والكرنب حتى 15 أبريل على الأقل، مثلما علقت روسيا صادراتها من القمح والأرز الشوفان والأغذية المجهزة من 20 إلى 30 مارس 2020. أما فيتنام فأوقفت صادرات الأرز لضمان الأمن الغذائي المحلي.

ورغم القرار المصري بوقف تصدير البقوليات، فإن مشكلة مصر الحقيقية تبدو في توفير القمح. خاصة أن مصر، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم، تعتمد بشكل أساسي على روسيا في توفير احتياجاتها.

حوافز البنك المركزي لا تكفي

رغم أن البنك المركزي المصري أعلن إضافة الشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصنيع وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات والثروة الحيوانية والسمكية والداجنة إلى مبادرة تمويل ودعم القطاع الخاص الصناعي بفائدة 8% متناقصة، وذكر البنك المركزي المصري أن القرار يشمل الشركات التي يبلغ حجم أعمالها وإيراداتها السنوية من 50 مليون جنيه وحتى مليار جنيه.

وأكد المركزي استمرار سريان مبادرة منح تسهيلات ائتمانية بفائدة 5 في المائة متناقصة للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي، التي يبلغ حجم أعمالها وإيراداتها السنوية 250 ألف جنيه وحتى أقل من 50 مليون جنيه.



تواجه المحاصيل الاستراتيجية والهامة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، القمح والأرز العديد من المشاكل، مثل عملية تحديد سعر استلام محصول القمح من الفلاحين فهي مشكلة موسمية، حيث تؤثر على زيادة المساحات من زراعة القمح في الموسم الذي يليه بالزيادة تارة والنقص تارة أخرى، نظراً لأن الحكومة تتجه للتسعير طبقاً للأسعار العالمية التي تتأرجح ما بين الزيادة والانخفاض، وعدم تطبيق قانون الزراعات التعاقدية وإعلان سعر القمح قبل الزراعة، بدلاً من الاعتماد على السعر العالمي كمييار.

كما أن المشكلة الأساسية لمحصول الأرز تتمثل في تقليص مساحة زراعته والتي كانت تزيد على ثلاثة مليون فدان وتحقق اكتفاء ذاتي من إنتاجها وذلك قبل عام 2018، ولكن قلصت وزارة الزراعة هذه المساحة في العام الجاري إلى مليون و100 فدان، وحرمت الكثير من المناطق من زراعته، في حين أنها أراضي لا تصلح سوى لزراعة الأرز بسبب ارتفاع نسبة الملوحة بها، مما يعنى أن زراعتها من المحاصيل البديلة وليكن محصول الذرة على سبيل المثال لن يؤتي ثماره، وإذا كانت المشكلة في مياه الري فيجب ان يكون هناك توزيع عادل لها.

حينما يبدأ موسم حصاد القمح في مصر، ومن الضروري ضمان حماية ودعم العمال الذين يقومون بعملية الحصاد وتأمين دخل مناسب لمزارعي القمح عن طريق رفع قيمة توريد المحصول للصوامع والشون. على الدولة أن تسهل شحن القمح إلى

إلا أن ذلك لا يكفي لدعم الفلاحين وبخاصة صغار المزارعين، فالقطاع الزراعي يعاني أيضًا من ضعف الاستثمارات الحكومية، إذ تخصص 2% فقط منها بصورة سنوية، ويجب أن تتم زيادتها مع الاهتمام بصغار المزارعين.

كما أن الموجة السيئة للطقس في بداية مارس 2020 تسببت في خسائر كبيرة للفلاحين، لكن لم يتم الإعلان بعد عن كيفية التعامل معها. فإن محاصيل البطاطس والفراولة والبصل أبرز المحاصيل التي تضررت مساحات كبيرة منها، إذ أن المياه كانت متوقفة في الأراضي بكميات كبيرة لم يستطع الفلاحون التخلص منها بسهولة، وهو ما سيؤثر على إنتاج المواسم الحالية منها. تراجع الإنتاج يضر السوق المحلي أكثر من التصدير في الفترة الحالية، خاصة مع وقف أغلب دول العالم حركة الاستيراد والتصدير مع الدول الأخرى، لكن الأهم حاليًا هو النظر إلى الإنتاج للاستهلاك المحلي؛ تحسبًا لاستمرار أزمة كورونا.

وكان وزير الزراعة قد اجتمع مع المصدرين المصريين، بحضور رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب، لدعم المصدرين للحاصلات الزراعية. في حين أن من يحتاج الدعم هم الفلاحين وليس كبار رجال الأعمال، وذلك لإزالة الحواجز التي تعرقل طريقهم لتصدير منتجاتهم، والحصول على حقوقهم في ظل كثرة الإجراءات.

التعاونيات

لا يمكن الحديث عن حماية صغار الفلاحين دون التطرق إلى الدور الحاسم للتعاونيات الشاملة والفعالة ومنظمات المنتجين في دعم صغار المنتجين الزراعيين والفئات المهمشة مثل الشباب والنساء. هم يمكنوا أعضائهم اقتصاديًا واجتماعيًا، ويخلقون فرص عمل في المناطق الريفية المستدامة من خلال نماذج الأعمال القادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية.



أنشئت أول شركة تعاونية في مصر عام 1910، ثم صدر القانون التعاوني المصري القانون رقم 27 لسنة 1923، وتأسست 135 جمعية تعاونية خلال عامين، وفي عام 1931 أنشئ بنك التسليف الزراعي لإقراض الجمعيات التعاونية، ثم أوجب قانون الإصلاح الزراعي إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي التي نزعها القانون ووزعها على صغار الفلاحين، وقامت التعاونيات بإقراض الفلاحين بضمان المحصول دون التقيد بضمان الأرض، وتنوعت إسهامات الجمعيات التعاونية في مصر ما بين تعاونيات الإسكان والإنتاج والاستهلاك وغيرها وإن ظلت الزراعية تمثل حوالي 80% من عدد الجمعيات التعاونية.

وتم تطوير الإطار التشريعي الذي يحكم ذلك القطاع ما بين عامي 1975 و1990، ويتبع كل نوع من نوعيات الجمعيات التعاونية الوزارة المنظمة لقطاعه، فالزراعية تتبع وزارة الزراعة والاستهلاكية تتبع التموين والإنتاجية تتبع المحليات وتعاونيات الثروة المائية تتبع الري وتعاونيات الإسكان تتبع الإسكان، وتجمعهم مظلة الاتحاد العام للتعاونيات فيما عدا التعاونيات التعليمية التي تتبع وزارة التربية والتعليم.

وبحساب إجمالي حجم المساهمات المالية في جميع نوعيات التعاون نجدها تفوق 40 مليار جنيه، أكثر من نصفها في مجال الزراعة وأكثر من ربعها في مجال الإسكان، وتدل الأرقام على أن أكثر من نصف سكان مصر لهم علاقة بالتعاونيات ويديرون اقتصادًا منتظم الحسابات ومراقبًا ماليًا، ويتضاعف الرقم إذا أضيف إليه مقدار أصوله الثابتة، أضف إلى ذلك بنوكا عاملة هي بالأساس أسست لتدعم الحركة التعاونية مثل البنوك التجارية وبنك التنمية والائتمان الزراعي وبنك التنمية الصناعية وبنك الإسكان.

إن الزراعة المصرية شهدت تحرر من القيود الحكومية والانطلاق وفق آليات السوق، إلا أن المنظمات التعاونية الزراعية تركت أسيرة إدارات بيروقراطية متحجرة متمسكة بتشريعات جامدة كرسّت اليد القوية للسلطة وموظفيها في الإشراف والتوجيه لتحقيق الحصار والتدمير.

أصبح حماية الفلاح أولوية، وبحث الاستعدادات لموسم حصاد القمح، وآليات العمل في ظل الأوضاع الراهنة، وأن يكون هناك تطبيق عملي فعال للإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن فيروس كورونا، خلال فترة الحصاد التي اقتربت أو فيما يخص التوريد وخطة العمل لمنع التكدسات في عمليات التوريد والتحصيل. وإزالة المعوقات التي تواجه الفلاح المصري من حيث توفير التقاوي والأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة، والتسويق وشراء المحاصيل بأسعار تحقق للمزارعين أرباحاً مناسبة.

وكتيجة منطقية لهذا كله فقدت التعاونيات الزراعية مكانتها وانحسرت قدراتها وتضاءل مدى أنشطتها، وحلت محلها مؤسسات ومنظمات خاصة استطاعت أن تتواءم مع التغيرات التي حدثت في البنية المؤسسية للقطاع ككل.



دروس مستفادة من أزمة كورونا

تحليل الدروس المستفادة من أزمة كورونا تدعو لتعزيز الإنتاج الزراعي لدينا، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل القمح والذرة، وغيرها، وذلك من خلال إعداد خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن الجدير بالذكر أن الدولة بالفعل شرعت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، من خلال مشروعات المليون ونصف فدان وغيرها من مشروعات استصلاح الأراضي، إلا أنه أصبح من الأفضل الإسراع في تلك الخطوات، لاسيما وأن البلاد تمتلك الموارد اللازمة لذلك.

وقد آن الوقت لتعزيز الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية في ذلك الوقت، حيث بإمكانها المساعدة في التوسع الرأسي بالزراعة وتحقيق نتائج أفضل وأسرع وأقل في التكاليف.

المحور الثالث القطاع الطبي

أولاً: الفساد الطبي في ظل كورونا

الفساد فيما يتعلق بالمستلزمات والأجهزة الطبية بقطاع الصحة

في ظل محاربة الدولة المصرية لفيروس كورونا، واتخاذ كافة السبل والتدابير الاحترازية للوقاية منه، إلا أن هناك أسباب عديدة تعرض القطاع الصحي لخطر الفساد. نتيجة لسرعة الإجراءات المتعلقة بتوفير وشراء المستلزمات الطبية ونقلها إلى المنافذ المحددة لتقديم الخدمات، وحشد المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وفقدان بعض الناس لمصادر دخلهم، كل ذلك يجعل هناك فرص عديدة للفساد.

وعلى الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد، ومحاولة كافة الأجهزة الحكومية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، وذلك بكافة الطرق المختلفة والوقاية منه والتي من أهمها استخدام الكحول في عمليات التطهير والتعقيم، وكذلك الإجراءات الوقائية والقانونية التي تتخذها، وقيام وزارة الداخلية بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين ولا سيما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الجرائم التموينية بكافة صورها خاصة في تلك المتعلقة بتصنيع المستلزمات الطبية بدون ترخيص واستغلال تلك الظروف التي تمر بها البلاد لتحقيق مكاسب وأرباح غير مشروعة.

وفي إطار محاربة الفساد في القطاع الصحي ومستغلى تلك الفرص ممن هم معدومي الضمير، وكما سنري في الحالات التي تم رصدها لاحقاً، فقد ألفت هيئة الرقابة الإدارية، القبض على أمين مخزن المستلزمات الطبية التابع لمديرية الشئون الصحية



محافظة دمياط، كما أُلقت القبض على مراقب صحي بتلك المديرية أيضاً، وذلك في واقعة اختلاس أمين المخزن للمستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة العدوى بالمستشفيات الحكومية (كمامات وقفازات وغيرها من مهمات العزل)، ثم القيام ببيعها في السوق السوداء على حساب حاجة المستشفيات، وتزوير مستندات تثبت أنه تم صرفها للمستشفيات.

كما أن أمين المخازن عرض قطعة أرض يمتلكها تبلغ قيمتها السوقية نحو 120 ألف جنيه على سبيل الرشوة، بالإضافة لمبلغ 60 ألف جنيه استولى عليها الثاني لنفسه، ليتوسط له لدى أحد أعضاء لجنة الجرد المشككة من قبل هيئة الرقابة الإدارية، والمعنية بجرد عهدة أمين المخزن، من المستلزمات الطبية لأصناف الكمامات والجوانتيات والمطهرات الطبية البالغ قيمتها حوالي مليون جنيه، مقابل قيام عضو اللجنة بتسليمه المستندات الدالة على اختلاسه للمستلزمات الطبية الخاصة بمكافحة العدوى من عهده وبيعها في السوق السوداء، بالإضافة إلى اصطناعه لمستندات مزورة تثبت صرفها للمستشفيات الحكومية بالمخالفة للحقيقة وتم احالتهم للنيابة العامة.

كما أن البعض قام باستغلال تلك الأزمة واحتكر بعض السلع من المستلزمات الطبية كالجوانتيات والكمامات والكحول، بالإضافة إلى انتشار المصانع غير المرخصة لتصنيع تلك المواد غير المطابقة للمواصفات الطبية ولا يوجد بها تصريح من الجهات المختصة، وتخزين كميات كبيرة من المواد المطهرة مجهولة المصدر بقصد طرحها بالأسواق بأسعار مرتفعة، وكذلك قيام بعض أصحاب ومسئولي الصيدليات بحيازتهم أيضاً للمستلزمات الطبية من كمامات وقفازات وكحول مجهول المصدر، والامتناع عن بيعها وتخزينها لتحقيق أرباح غير مشروعة.

ثانياً: العدالة الصحية وشركات لقاحات كورونا

مع تفشي الجائحة وجد رؤساء الدول أنفسهم مجبورين على فرض بعض الإجراءات الاحترازية التي قد تقلل من تفشي الفيروس، ومنها: فرض حظر التجول في البلاد المختلفة، إغلاق المحال التجارية والعمل على تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي والحرص على ارتداء الكمامة للحد من انتشار الفيروس.

أدى انتشار فيروس كورونا إلى فرض واقع جديد مختلف يتطلب من كل فرد الالتزام بارتداء الكمامة والحرص على الإجراءات الاحترازية، وكان لفيروس كورونا تأثير في نواحي الحياة المختلفة حيث أدى إلى تحول معظم المعاملات البشرية إلى معاملات إلكترونية لا تتطلب التفاعل البشري مثل الدراسة، الذهاب إلى أماكن العمل وحتى الذهاب إلى الأطباء حيث أصبح الأطباء يقدمون استشارتهم الطبية إلكترونياً "أونلاين" لتجنب التعامل البشري والحرص على تطبيق التباعد الاجتماعي.

أدى ظهور وتفشي الفيروس إلى أن بدأ العلماء في البحث والتطوير للوصول إلى لقاحات حتى تستمر البشرية في ظل الواقع الجديد ويتم الحد من أعداد الخسائر البشرية التي وصلت إلى آلاف حالات الوفاة بفيروس كورونا في العديد من الدول. قد تقلل اللقاحات من أعراض الفيروس عند الإصابة به ولكنها لا تمنع الإصابة به مما يوجب الالتزام بالإجراءات الاحترازية حتى في ظل وجود اللقاحات.

ومن التداعيات التي خلفتها كورونا أن ظهرت فوارق في عدالة توزيع لقاحات كورونا بين شعوب الأمم المتقدمة والنامية، رُغم الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه المشككة وتحقيق هدف منظمة الصحة العالمية بتطعيم 40% من السكان في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى بحلول نهاية السنة، إلا أن السبب البارز لإعاققة الوصول للهدف المرجو هو أن الشركات المنتجة للقاح لا يعينها سوى الربح المالي. هذا التمييز في توزيع اللقاح يتعارض مع الحق في الحياة أي وحقوق الإنسان العالمية.

الحق في الصحة حق أصيل من حقوق الإنسان

يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة، فإن أي مساس بهذا الحق يؤدي إلى الموت الحتمي. ولما كان الأساس القضاء على أي مرض يحتم العلاج والرعاية فإن التوصل لأي لقاح مرتبط بأي مرض مستجد- وخاصة وإن كان واسع الانتشار- يستوجب سرعة توزيعه دون تمييز. وتوضح منظمة الصحة العالمية، أن الحق في الصحة يعني أن الدول يجب أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان. ولا يعني الحق في أن يكون موفور الصحة.

وأنة من مسؤولية الدول أن تضمن حصول الجميع، دون تمييز، على أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، لا سيما الأدوية الأساسية، وإذ يسلم بضرورة سعي الدول، بالتعاون مع المنظمات الدولية واجملمتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى هتيئة الأوضاع المواتية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي لضمان الأعمال التام والفعلي لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

لتقرير لمنظمة العفو الدولية، ذُكر أن من أصل 5.76 مليار جرعة أعطيت في شتى أنحاء العالم ذهبت نسبة ضئيلة قدرها 0.3% إلى دول منخفضة الدخل وما يزيد على نسبة 79% إلى دول ذات دخل متوسط- أعلى ودخل مرتفع. كما أن شركات أسترازينيكا، وبيونتيك، وجونسون آند جونسون، وموديرنا، ونوفافاكس، وفايزر، رفضت المشاركة في مبادرات لزيادة الكميات العالمية من اللقاحات.

”تلقيح الأشخاص في جميع أنحاء العالم هو سبيلنا الوحيد للخروج من هذه الأزمة. وكان يجب أن تكون هذه مناسبة لتُحيي فيها هذه الشركات- التي ابتكرت اللقاحات بسرعة قياسية- تحية الأبطال. ولكن بدلاً من ذلك فإن تعمد شركات الأدوية الكبرى منع نقل المعرفة والمناورات والصفقات التي قامت بها لمصلحة الدول الثرية- وهذا أمر يعيبها ويسبب حزناً جماعياً لنا- قد أسفر عن شح في اللقاحات متوقع ومدمر تماماً لعدد كبير جداً من الدول الأخرى.“

— أنياس كالامار الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية —

وقالت: ”هو يوقع أجزاءً من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا في أتون أزمات متجددة دافعاً أنظمتها الصحية المنهكة إلى شفير الهاوية ومتسبباً بعشرات الآلاف من الوفيات الأسبوعية التي يمكن منع حدوثها. وفي العديد من الدول ذات الدخل المنخفض لم يحصل حتى العاملين الصحيين والأشخاص المعرضين للخطر على اللقاح.“

يعاني سكان الدول النامية من درجات مختلفة من الأمراض التي من الممكن تجنب الإصابة بها أو من الممكن العلاج منها في الدول المتقدمة وهو ما يعود جزئياً إلى أن العديد من حكوماتها التي لا تستطيع ضمان مستوى مناسب من الرعاية الصحية وأوضاع معيشية مناسبة لكافة مواطنيها.

وجدير بالذكر، أن الرعاية الصحية الأولية- كبنء من بنوء الحق في الصحة- يشتمل حق الفرد في الحصول على الحقوق الآتية: التغذية الجيدة- التوعية الصحية- ماء نظيف وصحي- الحصول على الأدوية الأساسية- إجراء العمليات الجراحية- والحصول على التطعيم والتلقيح. وبالتالي، فإن عملية توزيع اللقاح يجب أن تراعي عدداً من المبادئ الأساسية لضمان التوزيع العادل للقاحات في العالم: أن يكون اللقاح متاحاً بشكل مجاني لجميع شعوب العالم، وأن تكون للطواقم الطبية وللمجموعات الأكثر عرضة لمضاعفات الفيروس (مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والأمراض المناعية وأمراض القلب والرئة وأمراض الكلى والكبد المزمنة وغيرها من الحالات الطبية) الأولوية بشكل مطلق، مع التركيز على إنصاف الفئات الأضعف في كل دولة، وألا يكون هناك تمييز بين المواطنين في الوصول للقاح على أساس القدرة المالية أو على أساس النفوذ.

لذلك يجب أن يكون حق العلاج وتوفر اللقاح مكفولاً للجميع حيث أن بقاء شعوب دون تلقي اللقاح قد يؤدي إلي تكون بؤر وبائية قد تعيد الجائحة إلى مربع صفر، وتفسد الجهود الضخمة التي بذلت، وبالتالي من الحكمة منع الاحتكار للقاح المضاد. ويعد احتكار اللقاحات انتهاكاً واضحاً لحقوق الانسان حيث أشار قرار مجلس حقوق الإنسان إلي حق كل إنسان في التمتع بأحسن مستوى من الصحة البدنية والعقلية ويتم ذلك بأكثر من طريقة من أهمها ”الحصول على أدوية مأمونة وفعالة وميسورة التكلفة وذات نوعية جيدة، ولا سيما الأدوية الأساسية واللقاحات وغيرها من المنتجات الطبية، وإلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية، لا يزال هدفاً بعيد المنال ولا سيما، في حالات كثيرة، لمن يعيشون في حالة فقر.“

إن الحصول على الأدوية هو أحد العناصر الأساسية للتوصل تدريجياً إلى الأعمال الكامل لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية،

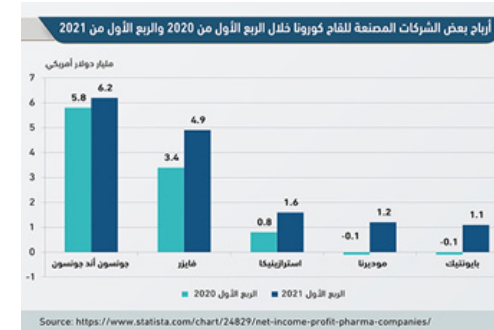
التسابق لإنتاج اللقاح المضاد لفيروس كورونا

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى تسابق شركات الأدوية لتصنيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا، ليس فقط من أجل الحد من انتشار الفيروس ولكن أيضًا من أجل تحقيق أرباح مالية حيث تحولت صناعة اللقاحات فيما بعد إلى صناعة تجارية تهدف من خلالها الشركات إلى تحقيق أكبر أرباح مالية ممكنة. منذ الإعلان عن جائحة كورونا، وجدت الشركات المصنعة للقاحات نفسها أمام خيارين، الأول عدم الدخول في سباق تطوير اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 بسبب التكاليف المالية الضخمة المطلوبة، بالإضافة إلى السمعة التي ستلحق بهم حتماً إذا فشلت محاولاتهم في توفير اللقاح. أما الثاني فيتمثل في الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات وتحمل المخاطر المالية الضخمة لإنتاج اللقاح، والتركيز على الأرباح المتوقعة في حالة الوصول إلى لقاح. وتسابق عدد من الشركات لتطوير أول لقاح لكوفيد-19 بتمويل حكومي ضخم، في محاولة لإظهار النفوذ والقوة والثقة بالتقدم التكنولوجي لهذه الدول. ونتيجة لذلك، حققت الشركات الخاصة التي طورت اللقاح أرباحاً هائلة تُقدر بمليارات الدولارات.

الشركات الكبرى المنتجة للقاح

في ضوء الأرباح الضخمة التي حققتها شركات مثل فايزر وموديرنا، تصاعد الجدل حول ما إذا كان من الصواب لهذه الشركات أن تستفيد بشكل هائل من "الجائحة"، وتحقق هذه المكاسب، خاصة في ضوء التزام المنافسين، مثل جونسون آند جونسون وإسترازينيكا، ببيع لقاحاتهم على أساس غير ربحي.

تنتج القليل من الشركات اللقاحات مع قلة عدد مشتري اللقاحات نسبياً. فعلى سبيل المثال، استحوذت أربع شركات على 90% من عائدات اللقاحات العالمية في 2019، غير أن هذا الوضع اختلف قليلاً أثناء الجائحة. والشكل التالي يوضح أرباح الخمس شركات الكبرى المنتجة للقاح في الربعين الأولين من عامي 2020 و2021.



إحتكار/هيمنة الشركات على تصنيع اللقاحات

أدى انتشار فيروس كورونا و تحوله إلى جائحة عالمية إلى إحتكار توزيع اللقاح ضمن منظومة الدول المصنعة للقاح، خصوصاً دول الإتحاد الأوروبي حيث ظهرت دعوات بل وقرارات تدعو إلى منع خروج اللقاحات خارج دول الاتحاد قبل الاكتفاء الداخلي، وإتمام عملية التلقيح داخل الاتحاد، في مقابل ظهور أصوات قليلة ومبادرات محدودة تطالب بتعليق العمل باتفاقيات الملكية الفكرية المتعلقة بإنتاج اللقاح، وتطالب بتبادل التكنولوجيا المتعلقة بتصنيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا الذي لم يوقفه أية حدود بشرية وانتشر في العالم كله وأصاب الضرر الشعوب المختلفة.

ويشير إعلان الدوحة الوزاري بشأن الإتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة أن الإتفاق لا يمنع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وينبغي ألا يمنعها، من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة. وأنه بينما يكرر الإعلان التأكيد على الالتزام بالإتفاق، فإنه يؤكد أنه يمكن، بل ينبغي، تفسير الإتفاق وتنفيذه بطريقة تدعم حقوق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولا سيما في تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية؛ ويُسلم كذلك، في هذا الصدد، بحق أعضاء منظمة التجارة العالمية في أن تستخدم بالكامل أحكام الإتفاق المذكور أعلاه التي تتيح المرونة لهذا الغرض.

وفي ذلك السياق، حاولت منظمة التجارة العالمية إيجاد حل لتحقيق التوزيع العادل للقاحات فيروس كورونا ومن ضمن تلك المحاولات ما أطلقت عليه "الطريق الثالث"، خصوصاً بعد تصريحات تادروس أدهانوم غيريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، التي جدد فيها الدعوة لمصنعي اللقاحات لتبادل المعرفة من خلال تبادل التكنولوجيا المتعلقة بـ "كورونا (C-TAP)"، وهي آلية لتبادل المعرفة والبيانات حول اللقاح.

وتأتي أزمة إحتكار تصنيع لقاح كورونا بسبب تمسك الشركات والدول المصنعة للقاح بحقوق الملكية وبراءة الإختراع وعدم رغبتها في مشاركة تلك المعلومات مع باقي الدول أو إعطائهم الحق في تصنيع اللقاح. ومن أجل حل أزمة احتكار تصنيع اللقاح، اقترحت كل من الهند وجنوب أفريقيا في أكتوبر 2020 رفع هذه العقبة، بحيث "لا

مرفق كوفاكس

منذ الإعلان عن توفر اللقاحات، قامت الدول الغنية بالاستحواذ على كميات كبيرة منها (أكثر من احتياجاتها الأساسية)، تاركة الدول الفقيرة والنامية لمواجهة الندرة الشديدة والتكلفة المرتفعة في الحصول على اللقاحات، وهو ما عُرف بظاهرة "قومية اللقاحات". فقد حصل نحو 22,6% من سكان العالم المتقدم على الأقل على جرعة واحدة من لقاح كوفيد-19، في المقابل حصل نحو 0,9% من سكان الدول ذات الدخل المنخفض على الأقل على جرعة واحدة. وذلك بالإضافة إلى ما تعانيه الدول الفقيرة والنامية من تحديات في حال توفر اللقاح، ومن أهم هذه التحديات: عدم وجود معايير مناسبة لعمليات التخزين والنقل، وعدم كفاءة الخدمة الطبية إذ تعاني الدول الفقيرة من نقص أعداد مقدمي خدمات التطعيم المدربين، فضلاً عن المتابعة الدقيقة لجرعات التطعيم فيما يخص اللقاحات التي تتطلب أكثر من جرعة.



ومن أجل ضمان الوصول العادل للقاحات ومساعدة الدول النامية والفقيرة في الحصول عليها، قامت نحو 190 دولة بالانضمام إلى "مرفق كوفاكس"، وهو عبارة عن إطار عالمي رائد للتعاون يهدف إلى تسريع استحداث اختبارات كوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته وإنتاجها وإتاحتها بشكل منصف لكل دول العالم. ويشترك في قيادة مرفق كوفاكس كل من التحالف العالمي من أجل اللقاحات والمناعة (جافي)، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومنظمة الصحة العالمية.

أدى رفض شركات الأدوية الكبرى، الموجودة بالدول الأوروبية، لمشاركة حقوق تصنيع اللقاح بدول العالم الثالث أو ما يسمى بدول جنوب العالم (التي تسمى أيضاً بالدول الفقيرة ومتوسطة الدخل) إلى تأخر وصول جرعات كافية من اللقاح إلى تلك الدول وعجزها عن تحقيق الهدف الذي وضعه مرفق كوفاكس وهو تلقيح 10% من السكان في كل دولة، حيث اضطر مرفق كوفاكس إلى تأجيل الموعد النهائي لتحقيق هذا الهدف إلى بداية عام 2022 نظراً لفشل معظم الدول الأفريقية الفقيرة في تحقيقه.

تكون الملكية الفكرية بمثابة حاجز أمام الوصول في الوقت المناسب إلى المنتجات الطبية التي يُمكن أن تسهم في مكافحة الوباء. ومع أنه لم تكن قد تمت الموافقة على أي من لقاحات كوفيد-19 في ذلك الوقت، إلا أن تلك الدول أعربت مُسبقاً عن مخاوفها بشأن تلبية الطلب.

تدعم أكثر من 115 دولة رسمياً اقتراح رفع الملكية الفكرية، جنباً إلى جنب مع كبار المدافعين عن الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية مثل "أطباء بلا حدود"، الذين يقومون بشن حملات من أجل التعامل مع لقاحات كوفيد-19 على أنها سلع عالمية عامة لا تخضع لسيطرة أي شركة أو دولة بعينها.

ويزيد من حدة أزمة لقاحات كورونا تعسف الدول المصنعة للتطعيم ضد الدول الأخرى المنافسة التي تعمل على تصنيع لقاح مختلف. فعلى سبيل المثال: الصين مثلاً أصدرت قرارات صارمة بأنها لن تسمح بمنح تأشيرات دخول إلا للذين تلقوا اللقاح الصيني، في ظل عدم الإعتراف به في الاتحاد الأوروبي، وكذلك اللقاح الروسي، رغم ثبوت فاعلية واضحة، مما يجعل الأمر مجرد خلافات سياسية تدخلت في البرامج العلمية.

ويؤثر إحتكار تصنيع لقاح كورونا على وصول اللقاح للدول النامية ذات الدخل المتوسط والفقيرة. ونجد ان العديد من الدول الأفريقية لم تستطع تلقيح 10% من سكانها على الأقل بسبب عدم توافر جرعات كافية لتلك الدول بسبب امتناع الدول المصنعة للتطعيم عن تصديره إلا في حالة الإنتهاء من عملية تطعيم مواطنيها بالكامل.

"لا يجوز أن تكون اللقاحات حكراً على الأغنياء. ولا يجوز أن تتحول إلى تجارة ربحية. يجب أن تكون كل الأدوية في متناول البشرية جمعاء ومجانية لجميع الناس. لا يجوز أن يكون الطب عملاً تجارياً، ففي ذلك معاداة للإنسانية. لا بد من تنظيم المعرفة الطبية على غرار مكتبة لا مؤسسة تجارية."
- حركة ساكني الأحياء الفقيرة

فيما يواصل الاتحاد الأوروبي إصراره على إمداده بالكميات المتفق عليها من اللقاح، حتى لو أدى ذلك إلى تصدير كميات أقل من اللقاح إلى بريطانيا أو عملاء آخرين، وحث الاتحاد الأوروبي الشركة على تزويده بالمزيد من جرعات اللقاح، بعدما أثارت أسترازينيكا غضب التكتل بقولها إنها لا تستطيع تقديم سوى جزء بسيط من الجرعات التي وعدت بها في الربع الأول من العام 2021. وهي تلقي باللوم على المصانع الأوروبية بشأن مشاكل الإنتاج، لكن الاتحاد الأوروبي يقول إن الجرعات المصنوعة في أماكن أخرى يجب أن تعوض النقص.



وتهدد مفوضية الاتحاد الأوروبي الآن بشكل غير مباشر بوضع ضوابط لتصدير اللقاحات من خلال ما يطلق عليه بـ "سجل الشفافية"، حيث يجب على شركات الأدوية تسجيل صادرات اللقاحات المنتجة في الاتحاد الأوروبي، ما قد يؤدي إلى وقوع توترات سياسية مع عملاء آخرين على غرار: بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومع وجود أزمة البطء في تلقي اللقاح في دول الإتحاد الأوروبي نجد في الجزء الآخر من الكرة الأرضية تعثر الدول الأفريقية في تحقيق حتى أقل المعدلات المطلوب تحقيقها بنهاية 2021.

حيث فشلت أكثر من 50 دولة في تحقيق الهدف الذي وضعت منظمة الصحة العالمية في تلقيح 10% من سكانها بشكل كامل ضد فيروس كورونا بحلول نهاية سبتمبر 2021، ومعظم الدول التي اخفقت في الوصول الى هذا الهدف. في أفريقيا فقط 15 دولة من أصل 54 دولة حققت الهدف المرجو، ونصف دول القارة قامت بتلقيح أقل من 2% من سكانها حيث بلغت نسبة الذين حصلوا على اللقاح الكامل 4.4% فقط في القارة الأفريقية، حسب منظمة الصحة العالمية.

إن الغالبية العظمى من الدول تُصنّف في خانة الدول الفقيرة وتعاني من مصاعب في الحصول على اللقاح وبنية قطاع الصحة فيها هشة كما يعاني بعضها من صراعات أو اضطرابات مثل اليمن وسوريا والعراق وأفغانستان وميانمار، بينما لحق ببعضها دمار واسع نتيجة كوارث طبيعية مثل هايتي مما يجعل مهمة تنفيذ برامج تلقيح في غاية الصعوبة.

ويرجع تمسك شركات الأدوية باحتكارها للقاح وعدم رغبتها في مشاركة حقوق الملكية إلى إيمانها ان ذلك قد يضعف من جودة الإنتاج ويؤثر عليها، والوقت المستغرق لوصول الشركات الجديدة التي يجري التعاون معها إلى سرعة الإنتاج المطلوبة. وتري شركات الأدوية أن حل تلك الأزمة يكمن في زيادة حجم إنتاجها ودعت هذه الشركات الدول الغنية إلى زيادة تبرعاتها من اللقاح للدول الفقيرة. ولكن يري البعض أن السبب الحقيقي وراء تمسك تلك الشركات باحتكار تصنيع اللقاح إلى عدم رغبتها في التخلي عن سيطرتها على براءات الاختراع والتقنيات حتى إن كان ذلك على حساب حياة الملايين.

وسيوّدي عدم الإنصاف في توزيع اللقاحات إلى ضرر اقتصادي كبير من شأنه أن يعرض التقدم الاقتصادي المحرز على مدى عقود من الزمن للخطر لجميع دول العالم المتقدم والنامي. وفي المقابل، يؤدي التوزيع المنصف للقاحات كوفيد-19 إلى تحقيق فوائد اقتصادية لا تقل عن 153 مليار دولار أمريكي في الفترة 2020-2021، ونحو 466 مليار دولار بحلول عام 2025 في 10 من الاقتصادات الرئيسية في العالم.

تأثير احتكار تصنيع لقاحات كورونا على معدلات التطعيم حول العالم

أدى احتكار الشركات لتصنيع التطعيم ورغبتهم في عدم الإفصاح عن كيفية تصنيعه أو عن المعلومات المرتبطة بتلك العملية التي تتطلب المزيد من الجهد والموارد المالية والبشرية، إلى تحول اللقاح إلى سلعة تجارية تتوقف أسعارها على إمكانية العرض والطلب حيث تسعى الشركات والدول المصنعة للتطعيم للإستفادة من الجائحة العالمية وتحقيق المكاسب الاقتصادية المختلفة على حساب صحة ملايين البشر في دول العالم المختلفة.

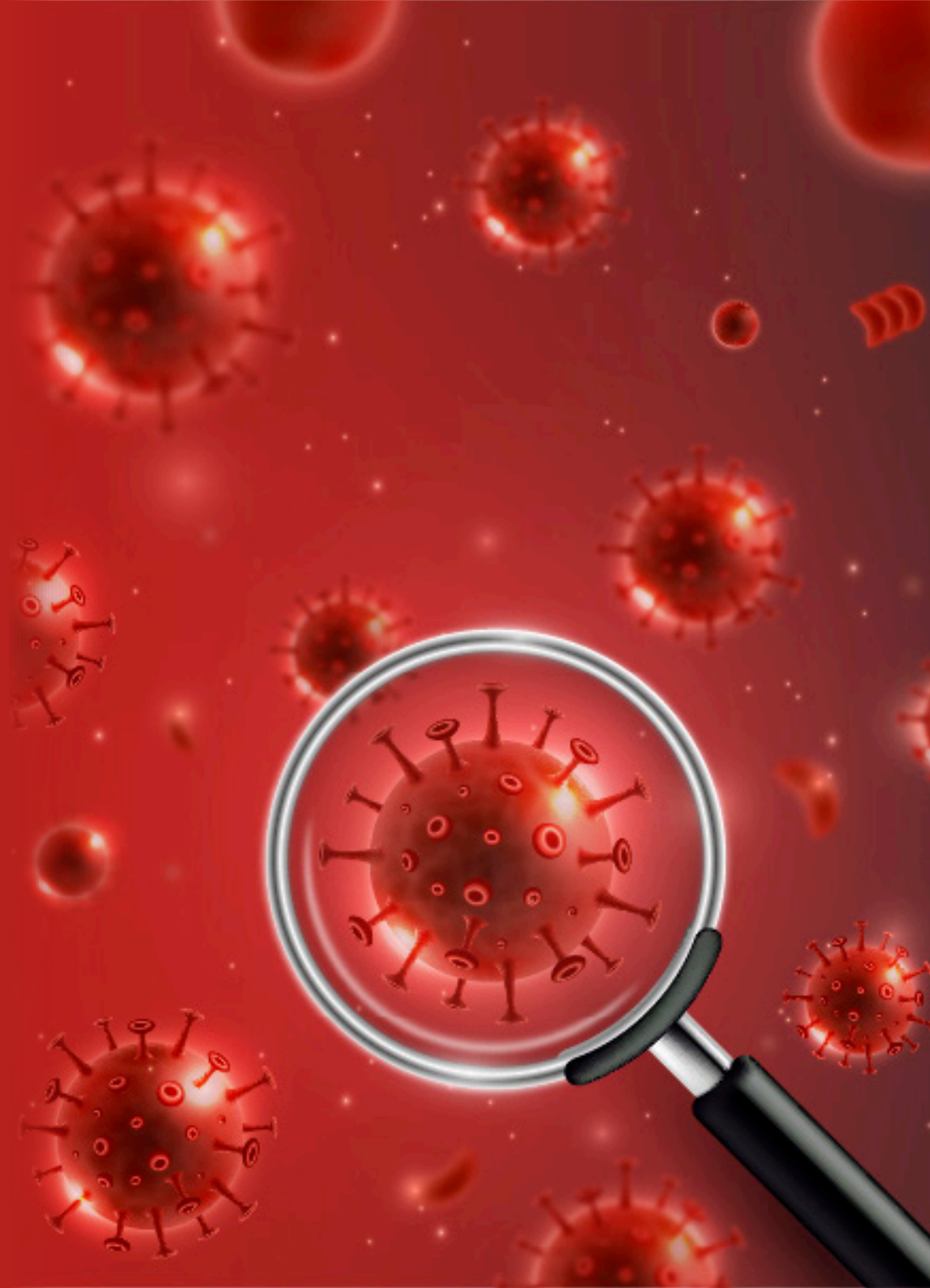
قد نجد أن هناك جانب سياسي يرتبط بتوزيع اللقاح حيث وجود خلافات بين بعض الشركات المصنعة للقاح وبعض المنظمات العالمية مثل الخلاف الذي نشب بين الشركة البريطانية-السويدية "أسترازينيكا"، والإتحاد الأوروبي الذي اتهم الشركة بعدم وفائها والتزامها بتسليم الجرعات المطلوبة في المواعيد المحددة. وتصاعدت حدة الاختلاف بين الطرفين، لأن باسكال سوريوت الرئيس التنفيذي لشركة "أسترازينيكا" لم يرغب في إعطاء أي التزامات محددة.

المحور الرابع الحق في التعليم وقطاع التعليم

تمتلك مصر منظومة تعليمية ضخمة ومعقدة، ولا تزال البنية التحتية لشبكة الإنترنت للكثير من المدارس غير جيدة، وجاءت أزمة كورونا لتزيد من معاناة التعليم المصري، وأظهرت جائحة كورونا حاجتنا إلى نظام تعليمي جديد يوجه إلى المستقبل، ويكون قادراً على مواجهة التحديات، والتي من بينها الكوارث والأزمات. وقد فرضت جائحة كورونا اهتماماً بالحق بالتعليم بشكل مختلف، وصار الحق في التحول الرقمي وسد الفجوات الرقمية بين الأفراد أبرز المتغيرات التي فرضتها الجائحة، وأصبح من الضروري على الدول والمنظمات التعاون؛ لضمان بقاء الحق في التعليم حقاً أساسياً حتى في ظل الأزمات العالمية.

لقد كشفت أزمة كورونا عن خلل في أنظمة التعليم المصرية، وعدم قدرة المعلمين على مسارات الحدث فصاروا ملقنين أكثر منهم مبدعين وفي حقيقة الأمر أن أولياء الأمور يمتلكون ثقافة واعية لمدي أهمية التعليم، ولكن سرعة وفجائية الأزمة لم يقابلها استجابة من المعلمين واستيعاب من أولياء الأمور.

ارتبطت الآثار السلبية للتعليم في ظل جائحة كورونا بشكل واضح علي طلبة الشهادة الإعدادية والثانوية العامة والطلاب المتواجدين في الريف.



الحق في التعليم بين الأمم المتحدة والدستور المصري

الحق في التعليم، هو حق مؤسس لباقي حقوق الإنسان، ويعد الأداة الرئيسية التي يمكن بها للجميع أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على فرصة المشاركة الكاملة في مختلف أنشطة المجتمع.

ركزت الأمم المتحدة على التعليم كإحدى الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة 2030، حيث أكدت الأمم المتحدة في الهدف الرابع على ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة تضمن هدف أن يتم بناء المرافق التعليمية التي ترافق الفروق بين الجنسين.

سعت الأمم المتحدة لحماية حق التعليم باعتباره حقاً من حقوق الإنسان فأكدت المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على حق التعليم من الحقوق الأساسية- لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر مجاناً على الأقل في المرحلة الأساسية.

وأكد الدستور المصري 2014 على أهمية الحق في التعليم، حيث نصت المادة (19) على أن: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأمين المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون "التعليم الإلزامي، والتعليم المجاني" وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية."

الحق في التعليم في ظل الجائحة

إن الحق في التعليم في عالم ما بعد كورونا يتطلب إعادة صياغة ليشتمل على حق الأفراد في التحول الرقمي، والتغلب على التحديات التي تعوق هذا التحول، والتي يمكن أن تتلخص فيما يلي:

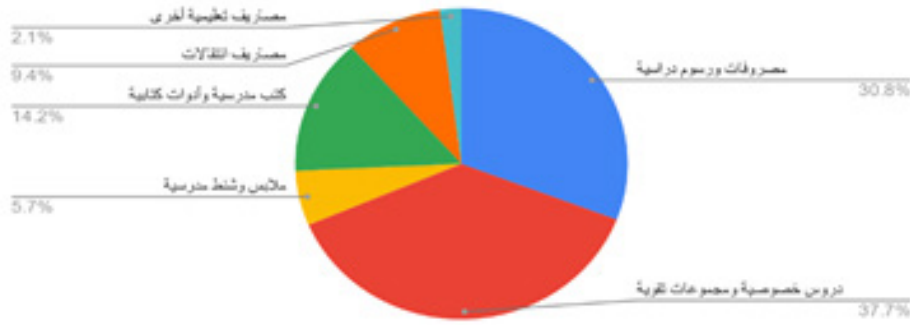
• **الفجوة في الاتصال بالإنترنت:** وتتعلق تلك الفجوة بضمان اتصال جميع الطلاب بالإنترنت، فعلى الرغم من أن الحلول التكنولوجية هي أفضل طريقة لتقبل خسائر التعلم بسبب الجائحة، إلا أنها تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في توسيع الفجوات في المساواة في التعليم وإذا كانت الفجوة الرقمية في التعليم ستزداد أثناء إغلاق المدارس، فإن تفاوت التعلم وفقر التعلم سيزدادان، حيث سيتم ضمان استمرارية التعلم بالنسبة للبعض ويُحرم البعض الآخر منه.

• **الفجوة في الاستخدام الرقمي:** وتتعلق تلك الفجوة بقدرة الطلاب وأولياء أمورهم على التفاعل مع المحتوى عبر الإنترنت، حيث يمكن أن يكون هذا التفاعل أقل توجهاً نحو التعلم للطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأقر.

• **الفجوة الرقمية في المدارس:** ويتعلق ذلك بقدرات وإمكانيات كل مدرسة على توفير التعلم الرقمي الفردي أو المتكافئ والمتسلسل بما يلائم جميع الطلاب، وتعزيز ورصد المشاركة مع هذه المواد، وتقديم الملاحظات التي تساعد في زيادة نتائج التعلم إلى أقصى درجة.

• **جمود نظم التعليم:** في الدول النامية التي تركز على الشهادات أكثر من المهارات، إضافة إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين انتشار وسرعة شبكة الانترنت وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد.

ووفق تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 2020، أغلب إنفاق الأسر على التعليم، الدروس الخصوصية بنسبة 37.7%. أما المصروفات الدراسية تمثل 30.8%. كما تتحمل الأسرة لتكاليف الكتب بنسبة 14.2%، ومصاريف الانتقال 9.4%، والملابس 5.7%. وذلك، كما هو موضح في الشكل التالي:



لقد دفعتنا الأزمة إلى القفز خطوة إلى الأمام وجعلتنا نتبنى صيغاً من التعليم كنا لا نعترف بها، وأظهرت جائحة كورونا الحاجة لوضع معايير لضمان جودة التقنيات التدريسية وتمكين عمل المنصات التعليمية الجديدة، والتي ستكون شرطاً لتنفيذها وقت الأزمات، وأوضحت الأزمة أن تدخلات التكنولوجيا في مجال التعليم ستسمر في القيام بدور رئيسي في تعليم الأجيال القادمة.

وفي ظل تفشي فيروس كورونا، وعقب إصدار رئيس الوزراء قرار 717 لسنة 2020 بتعطيل الدراسة في مارس 2020، مما استوجب الإسراع نحو تحول نموذجي في عملية التعليم، اتجهت الدولة إلى التعليم الرقمي. وقد استفاد قطاع التعليم من وجود بنية تحتية تكنولوجية حديثة في كافة المراحل التعليمية والتحول نحو التعليم عن بعد حفاظاً على أرواح المواطنين. حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم مجموعة من المنصات الرقمية لضمان استكمال المناهج وتقييم الطلاب. وقد ساهمت المنصات في

الآثار التي خلقتها أزمة كورونا على نظم التعليم حول العالم تتمثل في:

- عدم المساواة في إمكانية الانتفاع من المنصات في التعلم الإلكتروني حيث وقف الاتصال بالإنترنت عائقاً أمام التعلم المستمر، خاصة عند طلاب الأسر الفقيرة.
- عدم استعداد الأهل لمساعدة أولادهم للتعلم عن بعد خاصة بالنسبة لمحدودي التعليم والموارد.
- ارتفاع التكلفة الاقتصادية للتعليم بسبب تراجع الدخل وغلق المدارس.
- أن التعليم عن بعد يمكن أن يحقق أهدافه إذا توافرت الشروط لإنجاحه حتى تتمكن من صياغة سياسات علمية مناسبة للتعامل مع هذا المستقبل.

الأزمة المصرية والإنفاق على التعليم في ظل كورونا

يعتبر نظام التعليم المصري أكبر أنظمة التعليم في الشرق الأوسط، وحققت مصر تقدماً في إتاحة الفرص الدولية ضماناً لتحقيق الحق في التعليم فارتفعت معدلات القيد واقتربت من المعدلات العالمية خلال عام 2018/2019. وبلغت مخصصات التعليم 256 مليار جنيه بكافة مراحله، حيث يمثل الإنفاق على التعليم 21% من إجمالي الموازنة العامة 2020/2021، مما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق الأسر الريفية نصف ما تنفقه الأسر الحضرية على التعليم بفضل الدروس الخصوصية والرسوم الدراسية.

أضفت أزمة كورونا مزيد من الأعباء على عاتق الأسرة المصرية وأضحت مسؤولية الأسرة باتت مضاعفة، لأنها تمثل جهة الإشراف المباشرة على الطالب أثناء تلقيه الدروس عبر قنوات التعلم عن بعد، مثل صعوبة متابعة الأبناء بعدما أصبح التعليم عن بعد وكشفت الجائحة عن ضعف الاستفادة العلمية ولجوء التلاميذ لمزيد من الدروس الخصوصية، حيث أصبح التحصيل العلمي ضعيف جداً، إضافة لعدم وجود الوقت الكافي لدى الأم العاملة لمتابعة أبنائها علاوة على تفاوت الإمكانيات المادية حيث لا تتوفر لدى الجميع التقنيات ذاتها.



تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة لمستويات الدخل المنخفضة، و ضعف مستوى التفاعلية بين المعلم والطالب، والافتقار للنواحي الواقعية في التعليم وضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد، بالإضافة لاقتصار المادة العلمية على الجزء النظري من المنهج وعدم تقبل الطلاب لهذا النوع من التعلم؛ لانعدام البيئة الدراسية التفاعلية، وإختزال دور المعلم على الجانب التعليمي وانتهى دوره القيمي التربوي.

إن سعي الحكومة لتطوير التعليم، أمر لا يمكن انكاره، حيث قامت الدولة بجهود كبيرة لتطبيق سياسة التحول الرقمي كوسيلة لتطوير التعليم وتحسين مستوى المخرجات التعليمية، ولكن الواقع أثبت أن سياسة التحول تنطوي على عدد من الاختلالات التي لا بد أن تتدخل الدولة للقضاء عليها قبل أن تتسبب في حدوث كارثة تؤدي الى تدهور التعليم تدهورًا حقيقيًا.

استكمال العام الدراسي، وإن كان ذلك لم يتم بالفاعلية المأمولة؛ بسبب عدم توافر الإنترنت بنفس الكفاءة لدى عدد كبير من الأسر بمستوياتها المختلفة. كما واجه تطبيق التعليم عن بعد بعض المعوقات الهامة أبرزها ضعف معرفة المعلمين ومحدودية استخدامهم الأدوات التكنولوجية في التعليم، بالإضافة للاستخدام السيئ من قبل بعض الطلاب للتكنولوجيا، إضافة لضعف الاستعدادات الصحية بالمدارس وضعف منظومة التعليم.

لقد استهدفت الحكومة المصرية من خلال سياسة التحول الرقمي إحداث تغيير جذري في منظومة التعليم، وقدمت العديد من البرامج التدريبية للمعلمين؛ لتعزيز قدراتهم في التعامل مع المنصات الرقمية، وقد أطلقت وزارة التعليم العديد من المنصات الالكترونية لتسهيل التواصل بين المعلمين والطلاب الا أن غياب الرقابة الحكومية على أداء المعلمين؛ جعل التحول الرقمي الطالب وحيداً دون معلم، ومن ثم فتح المجال للدروس الخصوصية.



سعدت جائحة كورونا في وتيرة انتشار التعليم الإلكتروني، حيث أصبحت جائحة كورونا عاملاً محفزاً لاستخدام الأجهزة الإلكترونية والدراسة عبر الانترنت كحل بديل للتعليم داخل المدرسة، وبالتالي فإن التوقعات تترقب تزايد سوق التعليم الإلكتروني، مع إيجاد حلول للتكلفة الباهظة للاشتراك في الشبكات في ظل تراجع نمو الاقتصاد عالمياً، الذي يجعل الأسر ذات الدخل اليومي تقف عاجزة عن تحمل الأعباء المالية التي يتطلبها التعليم الإلكتروني.

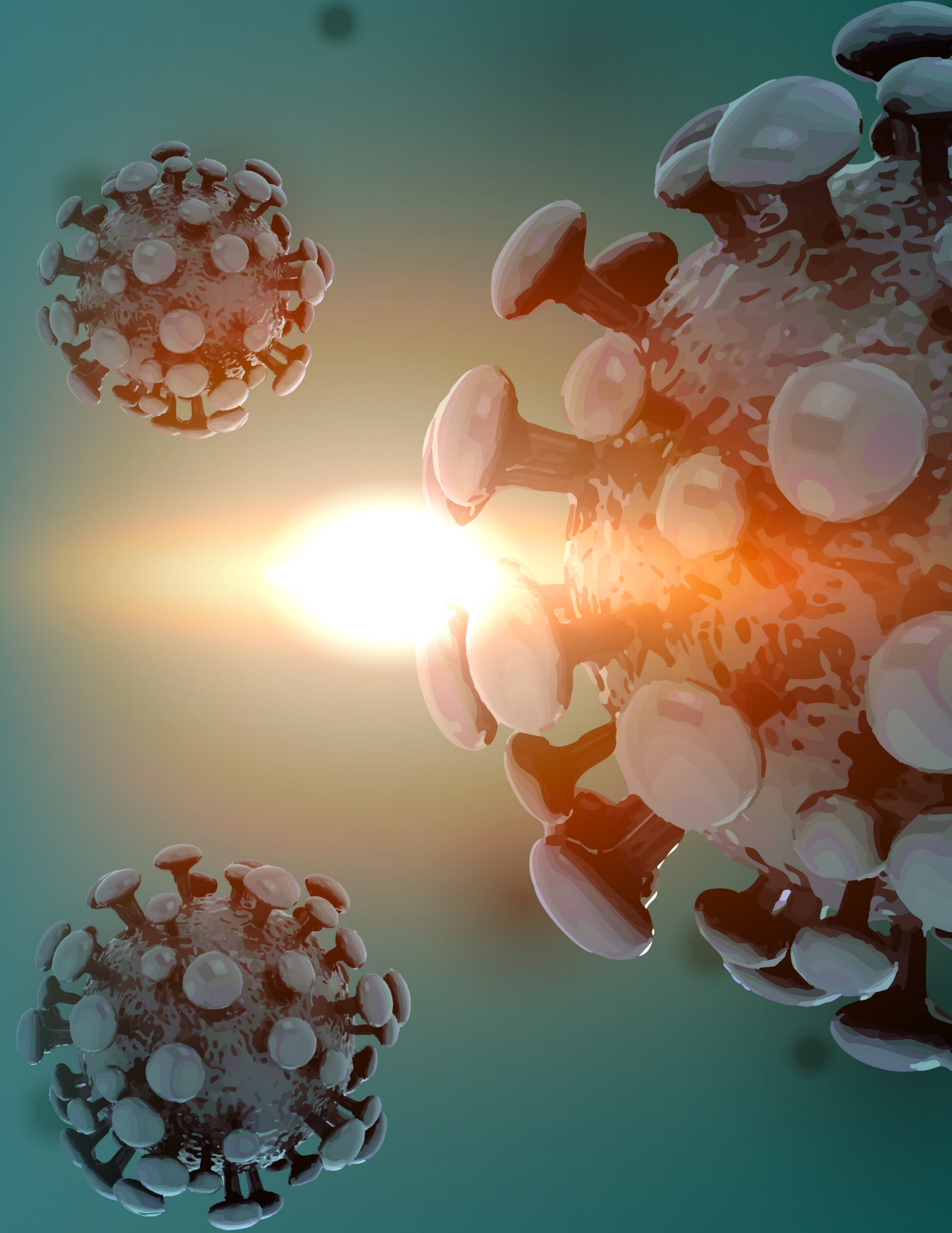
يوفر التعليم عن بعد العديد من المزايا مثل سهولة الوصول للمحتوى التعليمي، وكسر حاجز الحدود، وتوفير الوقت، وحل أزمة كثافة الطلاب، لكن هناك الكثير من العيوب منها: ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وارتفاع

المحور الخامس القطاع السياحي في ظل كورونا

يعد قطاع السياحة أكثر قطاعات الدولة المصرية تضرراً من تداعيات أزمة جائحة كورونا، فقد تأثرت السياحة في كافة بلدان العالم وتوقفت حركة الطيران العالمية، وعلى أثرها حدث كساد كبير لحركة السياحة؛ مما أثر سلباً على الملايين ممن يعملون في هذا القطاع الحيوي. تسهم السياحة بنصيب كبير من إجمالي الناتج المحلي المصري، وتُعد أكبر مصدر للعمولات الأجنبية وتوفير فرص العمل. وقد تحولت جائحة كورونا بالفعل إلى أزمة اقتصادية وطنية في العديد من البلدان النامية التي تعتمد بصورة كبيرة في إجمالي ناتجها المحلي على عائدات السياحة، وفي الوقت الحالي يعاني قطاع السياحة حالة كبيرة من الركود؛ حيث فقد ملايين من العاملين في قطاع السياحة وظائفهم.

كان للإجراءات الإحترازية المتوakبة مع انتشار فيروس كورونا آثاراً شديدة السلبية على المنشآت السياحية في مصر والعالم، حيث تعرض قطاع السياحة المصري إلى ضربة قاسية بعد أن بدأ في التعافي من آثار الاضرابات الداخلية التي شهدتها مصر في العام 2011 واستقرار الأوضاع بعد نجاح الحرب على الإرهاب. وقُدرت خسائر قطاع السياحة في 2020 بحوالي مليار دولار شهرياً، وسجلت الحجوزات السياحية انخفاضاً يصل إلى حوالي 80 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بسبب فيروس كورونا.

وهذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها قطاع السياحة ضربة موجعة، فقيام ثورة يناير عام 2011 وما تلاها من أحداث تسبب في معاناة طويلة للقطاع، الذي يساهم بما يتراوح ما بين 12 و15 بالمائة من الناتج المحلي. والجدير بالذكر إن قطاع السياحة في العالم لن يتمكن من بدء التعافي إلا بعد أن تتم السيطرة على حالة الطوارئ الطبية ورفع قرارات حظر السفر بصورة آمنة.



جائحة كورونا والسياحة العالمية

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوى الدولي وإنما أيضاً على المستوى القومي والمحلي، وذلك لما لديها من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، نظراً لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى.

طبقاً لمنظمة السياحة العالمية فإن عدد السائحين في العالم بلغ 1.33 مليار سائح عام 2017 ارتفع بنسبة 4% في عام 2018 ليصل إلى 1.4 مليار سائح تم ارتفاع مرة أخرى بنسبة 4% أيضاً في عام 2019 ليصل إلى 1.46 مليار سائح. وفيما يخص الإيرادات السياحية العالمية فطبقاً لمنظمة السياحة العالمية فإن الإيرادات ارتفعت من 1.3 ترليون دولار في عام 2017 إلى 1.45 ترليون دولار في عام 2017 وأخيراً بلغت 1.48 ترليون دولار في عام 2019.

تدعم السياحة واحدة من كل 10 وظائف، وتوفر الوظائف للملايين في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وأكدت منظمة السياحة العالمية في عام 2019، أن عدد السياح الوافدين بلغ (1.5 مليار سائح)، ولكن جائحة كورونا جاءت في أواخر عام 2019 كضربة قاصمة للسياحة العالمية، كلفتها خسائر فادحة على كافة المستويات، فالأزمة غير مسبوقة من حيث الحجم والاتساع، حيث تأثرت كل أجزاء قطاع السياحة العالمي.

معاناة العاملين في قطاع السياحة خلال أزمة كورونا

يعيش العالم اليوم وضعاً غير مألوف، لم يشهده من قبل، جراء وباء كورونا "كوفيد-19" إذ يعد هذا الوضع استثنائياً وسيشكل لا محالة منعطفاً كبيراً على جميع الدول، ليس لخطورته فحسب على صحة البشر، بل كذلك لتبعاته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، التي أثرت بشكل مباشر على جميع المعاملات الدولية، حيث فرض تفشي الوباء على جميع دول العالم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية: "العزل والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، ومنع السفر" مما انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي فأصبح يعيش حالة من الركود، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة، طالت الجميع، حيث عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم،

وضعف الطلب العالمي،
وعزل دولٍ ووضعها تحت
الحجر الصحي وأخرى تحت
حظر التجول؛ مما أصاب قطاعات:
المال والطيران والنقل والسياحة على
مستوى العالم بخسائر فادحة.

كان أثر التداعيات أخطر وأكبر، لا سيما على الدول
النامية والمنطقة العربية، حيث إنه، وكما توقع الاقتصاديون،
سوف ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6%،
متسبباً في سقوط ملايين من البشر في براثن الفقر المدقع.

إن قطاع السياحة مر بأزمات عديدة خلال السنوات الماضية، وتأتي الأزمة العالمية
لفيروس كورونا، وهي قطعاً أشد الأزمات على الإطلاق خبثاً وإنهاكاً لمؤسسات الدول،
وتدميراً للاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من توالي تلك الأزمات العالمية المتتالية، إلا أن
مصر كان لها النصيب الأكبر من معاناة قطاع السياحة، فقد تحملت مصر حكومة
وشعب في السنوات الأخيرة، العديد من الأزمات التي مرت وقر اليوم على المصريين
عامة، وتصيب قطاع السياحة خاصة.

أدخل "فيروس كورونا" هذا القطاع الحيوي مجدداً في نفق مظلم، بعدما تسبب
في وقف نشاط القطاع بالكامل وسط توقعات بكارثة حقيقية تؤدي لتشريد نحو
ثلاثة ملايين عامل في مجال السياحة بمصر، إضافة إلى خسائر مادية تقدر بمليارات
الدولارات إذا استمرت فترة الإغلاق شهوراً طويلة وفق خبراء ومسؤولين.

الأوضاع الحالية دفعت الشركات لتخفيض قيمة مرتبات العاملين لديها 40%، مفسراً أنها محاولة من الشركة لتحجيم الخسائر النهائية. وفيما يلي عرض لأبرز التحديات والأزمات التي واجهت القطاع السياحي في مصر في ظل تفشي الجائحة:

1. شركة ترافكو للسياحة والإنشاءات لصاحبها حامد الشيتي، قامت بتخفيض مرتبات جميع موظفي الشركة 25%، كما قامت الشركة بتسريح جميع العاملين بسلسلة فنادق جاز التابعة للشركة، وخفض مرتبات جميع العاملين الإداريين ومهندسين الإنشاءات بنسبة 5% وإعطاء اجازات بدون مرتب لعشرات العاملين.

2. بلاغ جماعي إلى قسم شرطة الاهرام قيد تحت رقم 5930 لسنة 2020 إداري الهرم، من عدد 25 عامل بفندق ميركيور الهرم أفادوا فيه من قيام إدارة الفندق بتسريحهم من العمل على أثر أزمة فيروس كورونا وفصلهم تعسفياً بدون وجه حق.

3. تقدم العاملين بفندق سميراميس انتركونتيننتال بالقاهرة بشكوى لوزير السياحة والآثار ضد إدارة الفندق لمخالفتهم قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن الازمة الحالية وهو عدم المساس برواتب العاملين، إذ قامت إدارة الفندق بتخفيض رواتب العاملين لشهر أبريل 2020.

4. مجموعة فنادق بيراميزا قامت بإصدار قرار إداري يعمل به في الأول من مايو يحتوي على، تخفيض عدد أيام العمل ابتداء من أول مايو بنسبة 25% لحين تحسين الأوضاع، وكذلك على العامل الذي انتهى رصيده اجازته حتى نهاية عام 2020. مع عدم وجود ضرورة لتواجده يقوم بعمل إجازة بدون مرتب لحين تحسين الأوضاع مع سداد حصته وحصه صاحب العمل في التأمينات، العاملين الذين انتهت عقودهم لا تجدد لهم لحين تحسين الأوضاع.

5. شكوى من موظفي فندق جوهرة الأهرام بشارع الهرم، الجيزة، إدارة الفندق أجبرت العاملين على إجازة بدون مرتب شهر وذلك في الفترة من 24 مارس حتى 24 أبريل 2020.

6. فندق راديسون بلو القاهرة يجبر العاملين على العمل 12 ساعة دون إجازات غير الإجازة الأسبوعية مع أن عدد ساعات العمل 8 ساعات فقط، بالإضافة إلى خصم 40% من الراتب الأساسي.

7. شكوى من العاملين بأحد الفنادق بمنطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة نتيجة لتهديدهم بفقد وظائفهم، إذ أجبر بعضهم على تقديم الاستقالة، حيث اجتمعت الإدارة بالعمال، وأمرتهم بتقديم استقالاتهم رغم أن عقودهم تنتهي شهر ديسمبر القادم، وقال العاملين بتحرير محضر رقم 2482 إداري قسم شرطة التجمع الخامس بتاريخ 31 مارس 2020، فتواصلت معهم الإدارة للتفاوض معهم وأخبروهم بمنحهم إجازة 3 أيام ولكنهم فوجئوا بعد رجوعهم بأنهم تم أخذهم غياب فقاموا بتحرير محضر آخر إثبات حالة بتاريخ 4 ابريل 2020 تحت رقم 2572 إداري.

8. شكوى من جميع العاملين في مجموعة جراند أوتيل وجراند مكادي لمالكها سمير عبد الفتاح وأولاده محمد سمير عبد الفتاح، بعدم صرف مرتبات العاملين. وفي أعقاب ذلك، صدر قرار من النائب العام بالحجز التحفظي بمقر الإقامة لرجل الاعمال محمد سمير عبد الفتاح وشقيقه ووالده تنفيذاً لقرار النائب العام بسداد مرتبات ومستحقات العاملين بالفنادق المملوكة لهم والتي طالب العاملين بمستحقاتهم منذ 3 شهور. كما تعهد المذكورين لمحافظ البحر الأحمر بسداد مستحقات العاملين خلال 10 أيام.

9. شكوى من العاملين بفندق امارينا أبو سوما سفاجا بتاريخ 5 مايو، حيث تم تسريح جميع العاملين بالفندق تحت 3 شهور وباقي العاملين تم منحهم إجازة بدون مرتب ولم يتم دفع مستحقات العاملين لشهر أبريل، وكان رد الإدارة بأنه سوف يتم منحهم مرتباتهم عندما يتم صرف الاعانة من الصندوق.

10. شكوى من العاملين بفندق جولدن فايف بالگردقة، حيث قامت الإدارة بتصفية للعمال التي قرب موعد انتهاء عقودها أو في أوله، كما تم إجبار من ليس لديه رصيد إجازات على أخذ إجازة بدون مرتب، تسليم 75% فقط من راتب شهر لكل عامل من الشهور المستحقة له، وفي غضون شهر أبريل ونتيجة لتعنت الإدارة في عدم دفع رواتب العاملين لثلاثة أشهر، وقيام العاملين بتحرير محضر بقسم الشرطة لعدم دفع رواتبهم وتم إلغاء ترخيص الفندق.

11. شكوى من العاملين بفندق لونغ بيتش الگردقة التابع لشركة اديت للسياحة، تم أخذ قرار بتسريح العاملين 3 شهور، مع إجبار الموظفين على إمضاء العقد السنوي شهر واحد فقط، كما قامت إدارة الفندق بتخفيض مرتبات شهر أبريل إلى 50% دون إخطار مسبق، بالإضافة إلى خصم التأمينات على المرتب كاملاً.

21. شكوى من العاملين بفندق جولي بيتش (ندا سابقًا) بمرسی علم لعدم صرف مرتبات شهر مارس.

22. قامت مجموعة جاز للفنادق بتسريح العاملين المعينين من ثلاثة شهور بالإضافة إلى خصم ثلاثة أيام من شهر مارس من المرتبات، وإجبار العاملين على إجازة بدون مرتب أسبوع في شهر أبريل.

23. استغاثة 800 أسرة من العاملين باللنشآت السياحية بالبحر الأحمر، حيث ناشد العاملين باللنشآت السياحية بمدن البحر الأحمر رئيس الجمهورية بمساواتهم بقطاع السياحة استناداً إلى الإعانات التي أقرها صندوق إعانات الطوارئ للعمال لم يشملهم حيث شملت العاملين بالمنشآت السياحية والبازارات والعاملين بغرفة الغوص. ويُقدّر عدد العاملين باللنشآت السياحية يتراوح ما بين 600 - 800 أسرة.



24. موظفي فندق الفورسيزونز بالجيزة، قاموا بعمل وقفة احتجاجية الخميس 14 مايو 2020 بعد استقطاع 12% من مرتباتهم وإجبارهم على العمل دون وقاية، حيث قام عدد من موظفي الفندق المملوك للقطري فيصل بن اثم الثاني ويديره طارق السيد بعد استقطاع حوالي 12% من مرتباتهم، وطلبت الإدارة من جميع الموظفين الحضور إلى الفندق لعودة العمل بشكل كامل دون مراعاة للإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة فيروس كورونا. وقد قامت إدارة الفندق بالعدول عن قرارها بعودة العاملين بعد الوقفة التي تمت ومنحوا الموظفين إجازة حتى عيد الفطر المبارك.

12. شكوى من العاملين والموظفين بمجموعة فنادق ” لابراندا“ السياحية بمنطقة خليج مكادي جنوب مدينة الغردقة بالبحر الأحمر بسبب تسريح الموظفين بقرار من إدارة الفندق باستبعادهم من الوظيفة نهائيًا، كما نظم العاملين بالفندق وقفة احتجاجية سلمية في غضون شهر مارس 2020 مطالبين الإدارة بعدد من المطالب التي تحفظ حقوقهم خلال الأزمة التي يمر بها القطاع السياحي نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد وقامت إدارة الفندق بالتواصل معهم لإيجاد بعض الحلول.

13. شكوى من العاملين بفندق نوبيا أكوا بيتش طريق الجونة، الغردقة، قامت الإدارة بصرف ربع مرتب شهر مارس فقط للعاملين، كما قامت بإجبار العاملين على إجازات بدون مرتب، وقامت إدارة الفندق بالرد على أن العاملين قاموا بالانقطاع عن العمل.

14. شكوى من العاملين بفندق سمرا باي الغردقة، لعدم صرف رواتب شهر مارس.

15. شكوى من العاملين بفندق جراند سيز هوستمارك الغردقة، بعدم صرف الراتب الخاص بهم خلال شهر أبريل.

16. شكوى من العاملين بفندق بانوراما الغردقة، لما لكة دكتور رضا روزيق، حيث أن جزء كبير من العاملين لم يتم حصولهم على مرتبات شهر مارس، وبالتالي لم يتم قبض مرتبات شهر أبريل.

17. قيام مجموعة صن رايز لصاحبها حسام الشاعر، بصرف مرتب شهر ابريل قيمته 500 ج فقط تحت 3 شهور.

18. شكوى من العاملين بفندق دريمز بيتش شرم الشيخ لعدم صرف مرتباتهم لشهر أبريل 2020.

19. قيام شركة ترافيل تشويس للسياحة بالاستغناء عن أكثر من 20 عامل بها بعدم تجديد عقودهم مرة أخرى وإبلاغهم بأن آخر يوم عمل سيكون يوم 3 مايو 2020.

20. شكوى من العاملين بفندق هوتليكس (مارينا بيتش) الغردقة إلى محافظ البحر الأحمر، حيث قامت إدارة الفندق خلال شهر أبريل بإجبار العاملين على تقديم استقالاتهم، وقاموا بتقديم شكوى الى محافظ البحر الأحمر.

المحور السادس

النقابات المهنية (المحامين - الطبيين - الصحفيين)

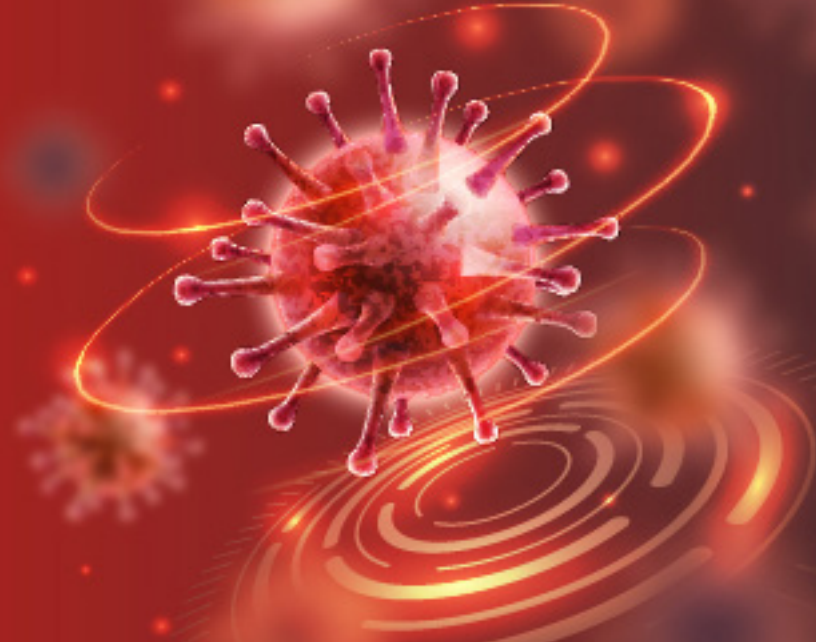
تكاتفت النقابات المصرية مُتخذة العديد من الإجراءات لمواجهة جائحة كوفيد-19، لتوفير الحماية والأمان لأعضائها وذلك تحت مظلة الدولة وخطتها وجهودها لمواجهة جائحة كوفيد-19. وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي اتخذتها النقابات المصرية لحماية أعضائها.

أولاً: نقابة المحامين المصرية

الإجراءات التي اتخذتها النقابة لمواجهة فيروس كورونا

إجراءات مكافحة

1. تشكيل لجنة طوارئ لمكافحة وباء كورونا بقرار من السيد نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب.
2. تخصيص خط ساخن برقم (25750971) لتلقي البلاغات من السادة المحامين عن إصابات كورونا أو الاشتباه في الإصابة بالفيروس في 21 مايو.
3. تطهير مقرات نقابة المحامين بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان.
4. تم تركيب بوابتي تعقيم بمقر النقابة العامة برمسيس والنادي النهري للمحامين بالمعادي.
5. إجراء التحاليل المبدئية لتشخيص "كورونا" وهي "CBC ، ESR، CRP، D Dimer، Plain x ray"، في معامل التحاليل المتعاقد معها بموجب كارنيه النقابة فقط.



6. التفاوض للتعاقد مع طبيب أمراض صدرية لكي يتواجد بالنقابة خلال الثلاثة أيام التي لا يتواجد فيها طبيب النقابة الحالي.

7. التعامل بخصوص خطابات العلاج عن طريق خاصية (الواتس أب) دون حضور الزملاء طالبي الخطابات.

8. تخصيص أتوبيسين لنقل المحامين المصابين بفيروس كورونا في القاهرة الكبرى إلى المستشفيات مع اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية للسائقين والمرافقين خلال نقل المصابين.

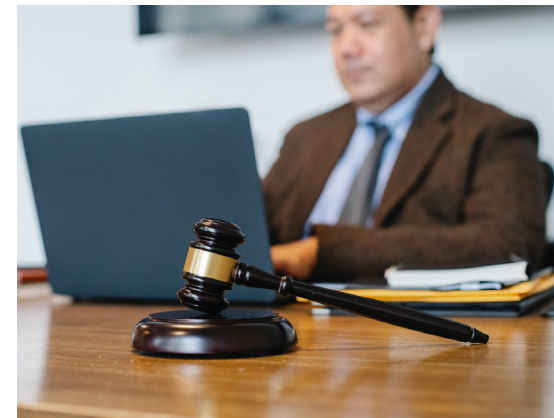
إجراءات مالية وإعانات

1. تم الاتفاق مع كافة المعامل أن تكون قيمة التحاليل المبدئية لفيروس كورونا للمحامي بأسعار مخفضة بعد الحصول على جواب من النقابة.

2. تم التعاقد مع مستشفى جامعة عين شمس التخصصي لعمل تحاليل مجموعة كورونا بدلاً من المسحة طبقاً لبروتوكولات العلاج الجديدة لوزارة الصحة، بتكلفة مخفضة للمجموعة كاملة، حيث يتحمل المحامي 25% من قيمتها فقط.

3. تيسير إجراءات استلام مستحقات المتوفين بفيروس كورونا وتم تحديد الأوراق المطلوبة لاستلام مصاريف الجنازة، وهي عبارة عن شهادة الوفاة وبطاقة المتوفي، وبطاقة المستحق، بمقر النقابة العامة.

4. إقامة القوات المسلحة بإمداد نقابة المحامين بالكمامات والمطهرات التي طلبتها وهي عدد 150 ألف كمامة وعبوات الكحول للتطهير. وأصدرت النقابة قراراً بصرف تلك الكمامات بمبلغ جنيهين للكمامة على أن تتحمل النقابة فارق السعر المشتراه به من القوات المسلحة.



5. تم التعاقد مع المستشفى الجامعي بأسيوط لدخول الحالات المصابة بفيروس كورونا بأسعار مخفضة.

تواصل مع مؤسسات الدولة

1. التواصل مع وزارة الصحة المصرية للموافقة على تطهير نقابات المحامين، وتمت الموافقة على ذلك.

2. التواصل مع وزارة الصحة، لبيان مدى استعداداتهم ومتطلباتهم للموافقة على تجهيز نادي المحامين بمدينة السادس من أكتوبر كبديل لمستشفى عزل.

3. أرسلت النقابة خطاب إلى وزارة الدفاع لتوريد 150 ألف كمامة وعبوات كحول للتطهير بتاريخ وتمت الموافقة والتوريد.

4. أعلنت لجنة طوارئ مكافحة فيروس كورونا في 12 يونيو 2020 أنه يجري التعاقد مع هيئة الإسعاف المصرية لتوفير عربات إسعاف على مستوى الجمهورية لنقل الزملاء والزميلات أصحاب الحالات الحرجة وتوفير أنابيب أكسجين لهم.

طلبات ومقترحات الأعضاء

كان هناك عدد من الطلبات والمقترحات لأعضاء النقابة نذكر منها ما يلي:

1. تجهيز بعض أندية المحامين كأماكن للحجر الصحي، لاسيما نادي المحامين بالسادس من أكتوبر لمستشفى عزل لمواثمة المبنى وتعيين أطباء متخصصين يتم صرف رواتبهم من النقابة بدلاً من وزارة الصحة لتخفيف الضغط على مستشفيات الدولة.

2. رفع المبلغ المخصص للتحاليل والأشعة حتى يتمكن المحامي من إجراء التحاليل الطبية اللازمة لفيروس كورونا.

3. استثناء المحامين من قرارات الحظر نظراً لطبيعة عملهم.

4. صرف معاش الدفعة الواحدة كاملاً لمتوفي كورونا لورثته، واستحقاق كامل المكافأة، واستحقاق الورثة الحد الأقصى للمعاش عن أقصى مدة الخدمة.



إجراءات مكافحة قامت بها الحكومة

كانت الحكومة في سبيل حماية الاطقم الطبية قد قررت عدة إجراءات وهي:

1. تخصيص دور في كل مستشفى عزل بسعة 20 سريرًا لعلاج المصابين من الأطقم الطبية.
2. إجراء تحليل للأطقم الطبية عند دخولهم المستشفى لقيامهم بمهام عملهم، وعند خروجهم بعد انتهاء عملهم، بواقع 14 يوم عمل، و14 يوم إجازة.
3. إجراء تحليل فوري لمن يظهر عليه أي أعراض أثناء تأدية عمله، حيث تم إجراء 19578 تحليلًا بالكاشف السريع، و8913 تحليل فيروسات حتى الآن.

تواصل مع مؤسسات الدولة

بتاريخ 28 مايو 2020 تم لقاء بين نقيب الأطباء والسيد رئيس الوزراء لمناقشة سبل توفير الحماية والدعم للأطباء، وقد قرر السيد رئيس الوزراء بعد اللقاء ما يلي:

5. نعي ضحايا كورونا على موقع النقابة الرسمي.

6. اقتراح بتحويل بعض أتوبيسات النقابة إلى سيارات اسعاف بواقع 2 بكل محافظة لنقل المحامون المصابون إلى المستشفيات.

ثانيًا: النقابة العامة للأطباء

الإجراءات التي قامت بها النقابة لدعم أعضائها في مواجهة فيروس كورونا.

إجراءات مكافحة قامت بها النقابة

1. تخصيص مرصد النقابة لتلقى شكاوى الأطباء من جميع أنحاء الجمهورية حال تعرضهم للإصابة بفيروس كورونا أو حال الاشتباه.
2. نظمت النقابة حملة توعية وتدريب للمواطنين وللأطباء حول وباء كورونا المستجد من خلال ورش عمل ومحاضرات موسعة، بدأت بورشة عمل عن كورونا بحضور مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة، عوض تاج الدين ومجموعة من أساتذة الصحة العاملة والصدرية والتحليل من الجامعات المصرية
3. قامت لجنة التعليم الطبي المستمر بعمل فيديوهات محاكاة لتوعية وتدريب مباشر للأطباء في كيفية إتباع اساليب المكافحة الصحيحة أثناء عملهم، وكذلك لمواجهة أي سيناريوهات محتملة في الأزمة، بالإضافة لفيدويوهات تعليمية لتدريب شباب الأطباء على استخدام جهاز التنفس الصناعي.
4. استمرت النقابة في العمل بعد تخفيض عدد الحضور بحسب تعليمات رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، بشأن اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع التكدس، مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية حفاظًا على صحة أعضائها.
5. أنشأت النقابة مرصد لتعقب فوضى الممارسات الطبية الخاطئة أثناء الأزمة مثل نشر وصفات علاجية على مواقع التواصل لعلاج لكورونا وبالفعل تم تحويل اثنين من الأطباء للتحقيق وبلاغ للنيابة في شخص آخر غير طبيب.

طلبات ومقترحات النقابة

1. ضرورة عمل مسارات مختلفة للفصل بين المرضى المشتبه بإصابتهم بكورونا عن المرضى المتكررين للعلاج من أمراض أخرى أو لصرف علاج نفقة الدولة، أما إذا كان تصميم المستشفى لا يسمح بذلك فيمكن نقلهم لمكان آخر، لتقليل احتمالات انتقال العدوى بين المواطنين والفرق الطبية.
2. اتخاذ إجراءات تقليل تزاخم المرضى في أقسام الاستقبال، وذلك عن طريق تعدد غرف استقبال المرضى وعدم السماح بدخول أكثر من مرافق واحد مع المريض.
3. ضرورة توفير أعلى معايير الوقايات الشخصية ومستلزمات مكافحة العدوى، حيث أن الطواقم الطبية في مستشفيات الفرز تتعامل في النوبتية الواحدة مع عشرات المرضى المصابين بكورونا، مع مراعاة عمل اختبار الكفاءة للقناع الواقي بعد ارتدائه لضمان عدم التسريب أثناء العمل
4. يجب إبعاد كبار السن ومرضى الأمراض المزمنة والسيدات الحوامل عن التعامل مع مرضى الكورونا، حيث إن هذه الفئات أكثر عرضة للإصابة وللمضاعفات الأخطر، ويمكن لهؤلاء الزملاء أن يساهموا في متابعة علاج الحالات الأخرى.
5. مراعاة أوضاع سكن الأطباء والتمريض، بحيث يتم التقيد بالمسافات البينية الآمنة بين الأسرة، وتطهير السكن بصورة متكررة، حتى لا يصبح السكن مكان لنشر العدوى بين أفراد الطاقم الطبي.
6. ضرورة توفير تأمين شرطي فعال للمستشفيات، حيث أن القلق والفرع يجعل تنظيم دخول المرضى للكشف بدون تدافع وتزاخم شيء صعب التطبيق جدا في الكثير من الأحوال، وشركات الأمن التي تتولى التأمين تعجز غالباً عن التصرف.
7. زيادة القدرة الاستيعابية للمعامل المنوط بها تحليل المسحات وذلك حتى تزيد القدرة اليومية لتحليل المسحات، حيث لوحظ التأخير في ظهور نتائج بعض المسحات في الأيام الأخيرة.



1. معاملة الأطباء المتوفين نتيجة الإصابة بفيروس كورونا كشهداء مثل الجيش والشرطة من الناحية المالية.
 2. توسيع إجراء تحاليل الـ "PCR" للطواقم الطبية المخالطة لحالات كورونا.
 3. تنفيذ القرار السابق بتخصيص أماكن لعزل أعضاء الفريق الطبي من مصابي كورونا في جميع المستشفيات على مستوى الجمهورية.
 4. ضرورة استكمال نواقص المستلزمات الطبية ومتابعة جاهزية المستشفيات وتدريب الطواقم الطبية التي تم تخصيصها للعمل في مستشفيات العزل الجديدة.
 5. فتح قنوات تواصل بين نقابة النقابة العامة للأطباء والوزارة والحكومة بشكل مستمر.
- وبتاريخ 31 مايو ألتقى أ.د حسين خيرى نقيب الأطباء مع د. هالة زايد وزيرة الصحة بديوان عام الوزارة. وخلال اللقاء أكدت د. هالة زايد على اهتمام الوزارة وأجهزة الدولة في تطبيق إجراءات حماية الفرق الطبية وثمرنت على جهودهم في التعامل مع الجائحة. كما أكد نقيب الأطباء على جميع مطالب النقابة السابقة وعلى الأهمية القصوى لقيام الدولة بالمهمة القومية التي تتمثل في حماية الفرق الطبية حتى يستطيع الاستمرار في قيامه بمهامه الوطنية تجاه المجتمع والمواطنين جميعاً كما أكد على أهمية التغلب على العقبات التي تقف أمام تنفيذ قرارات الدولة لحماية الفرق الطبية، كما تم الاتفاق علي فتح قناة تواصل على مدار الـ 24 ساعة بين نقيب الأطباء ووزيرة الصحة حتى يتم حل مشكلات الفرق الطبية أول بأول.



4. تم الإتفاق مع مجموعة من أساتذة واستشاري الطب المتخصصين من خيرة كوادر مستشفيات الحميات، للتواصل مع النقابة بالتنسيق مع لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية تليفونيًا أو إلكترونيًا لاستشارتهم حول أي حالة اشتباه، وإبداء الرأي في التحاليل والإشاعات التي يجب القيام بإجرائها.

5. للتيسير على الأعضاء يتم التواصل عن طريق الواتس أب مع أعضاء اللجنة المختصة عند الشعور بأعراض كورونا، أو إرسال وصف الأعراض على أرقام الواتس أب وسوف يتم عرض الرسالة على أحد السادة الأساتذة واستشاري الطب المتخصصين من ذوي الخبرة بمستشفيات الحميات والتي قامت النقابة بالإتفاق معهم، لإبداء الرأي في التحاليل والإشاعات التي يجب القيام بإجرائها

6. يتم توجيه الحالات التي يوصي الأطباء بإجراء تحاليل أو أشعة لها لجهة تقديم الخدمة عبر خطاب تحويل يرسل عبر الواتس للزميلة أو للزميل، للتمتع بالأسعار والخصومات المقررة لمشروع العلاج لدى هذه الجهة.

7. حال الإحتياج لعمل مسحة يتم توجيه الحالة بخطاب من مشروع إلى مستشفى قصر العيني لإجراء المسحة، ثم يتم التواصل الفوري مع مسؤولي وزارة الصحة ومنظومة الشكاوى الحكومية، لإتخاذ الإجراءات العلاجية المطلوبة لكل حالة.

إجراءات مالية وإعانات

1. فتح الانضمام الاستثنائي لمشروع العلاج، لمدة 15 يومًا تبدأ من 1 إلى 15 يونيو 2020، بدون غرامة.

2. يتيح مشروع العلاج، وفق الدليل، كل الإشاعات والتحليلات المطلوبة للتأكد من حالة الاشتباه، وفي مقدمتها الأشعة المقطعية على الصدر بمختلف جهات التعاقد، بأسعار مخفضة.

3. إجراء مسحات كورونا بعد إتخاذ الاستشارة الطبية وإجراء الإشاعات والتحليلات السابقة، دون تحميل الصحفيين أعضاء مشروع العلاج وأسرهم أي تكلفة مالية، وذلك بمستشفيات قصر العيني التابعة لجامعة القاهرة.

الإجراءات التي اتخذتها النقابة لمواجهة انتشار فيروس كورونا بين الأعضاء وأسرهم.

إجراءات مكافحة

1. تم شراء جهاز وحدة تعقيم ذكية وكشف حراري كإجراء احترازي لحماية مرتادي النقابة وموظفيها فور دخولهم لمبنى النقابة.

2. تم تشكيل لجنة لمواجهة انتشار فيروس كورونا للتواصل مع الأعضاء الصحفيين، برئاسة ضياء رشوان نقيب الصحفيين وتضم محمد شبانة السكرتير العام وأيمن عبد المجيد مقرر لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، ويعتبر كل أعضاء المجلس أنفسهم أعضاء فيها لتلقي اتصالات الزملاء على مدار الساعة.

3. قرر مجلس النقابة إصدار بيانًا يوميًا يتم فيه الإعلان عن آخر تطورات فيروس كورونا بين أعضاء النقابة.

4. إتاحة أسرة وغرف للعزل بمستشفيات وزارة الصحة، لمن تثبت إصابته من الصحفيين وأسرهم، وتستلزم حالته ذلك، ووفرت وزارة الصحة حقائق العلاج لمن يتقرر عزلهم منزليًا، والمخالطين لهم.

5. إتاحة علب كمادات جراحية سعة 50 كمامة، إنتاج مصنع «قادر»، بالهيئة العربية للتصنيع، وأقنعة واقية للوجه، وإنتاج مجموعة استثمار وزارة الأوقاف، فيما تواصل اللجنة توفير الكحول الإيثيلي 70%، والكمادات N95 بطة وبدون بطة.

6. تم الاتفاق مع مركز طبي لإجراء التحاليل الطبية الخاصة بفيروس كورونا بتخفيضات تصل إلى 80% للصحفيين وأسرهم من أعضاء النقابة والمتدربين.

تعاقبات وبروتوكولات

عقدت الهيئة الوطنية للصحافة بروتوكولات طبية مع المركز الطبي لسكك حديد مصر، ومستشفى عين شمس التخصصي لتقديم الخدمات الطبية لمصابي فيروس كورونا.

طلبات أعضاء النقابة

طالب أعضاء الجمعية العمومية للنقابة بإنشاء مستشفى للعزل داخل مقر النقابة أو حتى خارجها عن طريق تخصيص النادي النهري بشارع البحر الأعظم، أو حتى تخصيص مستشفى عزل للصحفيين فقط.

المحور السابع جهود الدولة في جميع القطاعات

أولاً: جهود الدولة في ضمان حقوق المرأة في العمل وحمايتها من العنف الأسري بدأت الدولة المصرية في مواجهة فيروس كورونا بعدة إجراءات وقرارات جاءت من منظور حقوقي وحساس ومراعي للنوع الاجتماعي.

كان في مقدمتها قرار رئيس الوزراء بمنح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلاً يقل عمره عن اثني عشرة سنة إجازة استثنائية ضمن إجراءات الدولة الإحترازية لمواجهة فيروس كورونا طوال مدة سريان قراره الخاص بتخفيض عدد العاملين في المصالح والأجهزة الحكومية ضمن حزمة الإجراءات الإحترازية التي تتخذها الدولة، لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد.

هذا القرار الذي يراعى في المقام الأول المصلحة الفضلى للأسرة المصرية ويبعث برسالة طمأنة للسيدات والأمهات وخاصة بعد قرار تعليق الدراسة لمدة أسبوعين، كما جاءت المادة التاسعة من القرار على أن تكون الإجازات الاستثنائية الممنوحة بموجب هذا القرار مدفوعة الأجر، ولا تحسب ضمن الإجازات المقررة قانوناً أو تؤثر على أي من مستحقات الموظف المالية.

جاء القرار نابغاً ومتسقاً مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي بدأت أول سطور ديباجتها باقتباس من كلمة الرئيس المصري في يوم المرأة المصرية عام 2017 "إن الواجب الوطني والمسئولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى في تمكين المرأة والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ."



وفي ذات السياق، جاء قرار وزيرة التضامن الاجتماعي بزيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية «تكافل وكرامة» خلال شهر مارس الجاري إلى 3 مليون و400 ألف أسرة بما يعادل 15 مليون مواطن، وذلك في إطار حرص الدولة على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

ثانياً: جهود الدولة في قطاع السياحة

قرارات رئيس الجمهورية لدعم السياحة

لقد عاشت البلاد أوقات صعبة في ظل تفشي وباء كورونا، وتأثرت بشدة الأحوال الاقتصادية للمواطن المصري، وكانت السياحة هي أكثر القطاعات تضرراً؛ بعدما فقدت الشركات السياحية مصادر دخلها، وجاء الدعم الرئاسي لمساندة الشركات والعاملين في قطاع السياحة والحفاظ عليهم جراء الأزمة العالمية؛ كطوق نجاة لإنقاذ صناعة السياحة المصرية.

أن الدعم والمساندة من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي تمثل في إصدار عدة قرارات تصب جميعها في صالح القطاع السياحي، لعل أبرزها:

- استمرار العمل بالمشروعات المختلفة ذات الصلة بالنشاط السياحي، فضلاً عن إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة 6 أشهر.

- توجيه البنك المركزي لدراسة تقديم تمويل من البنوك للمنشآت السياحية والفندقية، بحيث يُخصص لتمويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة، على أن يكون بفائدة مخفضة.

- رفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية، بحيث تكون جاهزة على أكمل وجه لاستقبال الزائرين من المصريين والسائحين فور انحسار أزمة كورونا.



- قرار رئيس الجمهورية بإطلاق مبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية وأساطيل النقل السياحي ورفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية لتكون جاهزة لاستقبال الزائرين عقب انحصار أزمة كورونا.

- توفير قرض مساند للقطاع بفترة سماح تمتد لعامين، بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على قطاع الطيران المدني لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.

- اتخاذ حزمة إجراءات لمساندة الشركات والمنشآت بالقطاعات المتضررة، وذلك بتفسيط ضريبة الإقرارات الضريبية على تلك الشركات والمنشآت على 3 أقساط تنتهي في 30 يونيو عام 2021، وكذا تأجيل سداد وتفسيط الضريبة العقارية على تلك الشركات والمنشآت لمدة 3 أشهر، وعدم احتساب أي غرامات أو فوائد تأخير على المبالغ المؤجلة أو المقسطة خلال تلك الفترة.

- صرف دعم مادي للعاملين بالقطاع السياحي على دفعات شهرية بحد أدنى 500 جنيه، وبلغ إجمالي الدفعة الأولى التي تم صرفها من الصندوق لقطاع السياحة بلغت 200 مليون و761 ألف جنيه لنحو 192 ألفاً و558 من العاملين بـ 2764 منشأة سياحية.

- إن الدفعة الثانية والثالثة التي تم صرفها من الصندوق لقطاع السياحة بلغت 371 مليوناً و874 ألفاً و382 جنيهاً لنحو 175 ألفاً و54 من العاملين بـ 2655 منشأة سياحية.

- يصل إجمالي ما تم صرفه لقطاع السياحة على 5 دفعات نتيجة تأثيرات جائحة فيروس كورونا مبلغ 878 مليوناً و121 ألفاً و760 جنيهاً.

هذا الدعم يعكس مدى إيمان الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية بأهمية صناعة السياحة، ومساهمتها المؤثرة في انتعاش الاقتصاد الوطني وكونها المصدر الرئيسي للعمالات الأجنبية وارتباطها بأكثر من 70 نشاطاً اقتصادياً وصناعة أخرى تنتعش جميعها بانتعاش صناعة السياحة، ما يجعلها الأكثر قدرة على خلق فرص عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة لينعكس ذلك على الدعم الغير مسبوق من الدولة لقطاع السياحة في عهد الرئيس السيسي دون كلل نظراً لاستمرار التحديات التي تواجه القطاع.

إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة بها

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين بالإضافة إلى دراسة قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.



- قيام البنك المركزي بدراسة لتقديم تمويل للمنشآت السياحية والفندقية لتحويل العملية التشغيلية بهدف الاحتفاظ بالعمالة على أن يكون بفائدة مخفضة.

- قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل الالتزامات وأقساط القروض حتى الشخصية لمدة 6 أشهر.

- تم تأجيل سداد مبلغ 41.8 مليون جنية قيمة باقي حصة الدولة من أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن عام 2020.



- التنسيق بين وزارة السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية على تنفيذ مبادرة لدعم الفئات البسيطة في القطاع السياحي مثل أصحاب الحناطير والمراكب الصغيرة وكذلك الغفراء في المواقع السياحية المختلفة.



- إنشاء صندوق للأزمات لدعم العاملين في القطاع السياحي يستهدف دعم العمالة الفندقية والمرشدين السياحيين والعاملين بالشركات والمنشآت السياحية والبازارات المختلفة لإنقاذهم في أوقات الأزمات.

- القرارات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية للسياحة والآثار المنعقد بتاريخ 28 مارس 2021، في شأن آليات دعم القطاع السياحي؛ لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا.

أن تلك القرارات تساهم في دعم قدرة قطاع السياحة على مواجهة التحديات الكبرى التي يعاني منها بسبب استمرار جائحة كورونا ويحافظ على المقومات الأساسية لقطاع السياحة ليبدأ مرحلة العودة والانطلاق فور انحسار الجائحة.

الحكومة وآليات دعم السياحة المصرية

منذ بداية الجائحة، وجهت الدولة المصرية رسالة طمأنة للقطاع السياحي على استمرار دعمه لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، وأصدرت الدولة المصرية عدة قرارات خلال الموجة الأولى من فيروس كورونا، أهمها تأجيل سداد المستحقات على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية مقابل استهلاك الكهرباء والغاز والمياه، وتأجيل سداد الرسوم الحكومية أو مقابل الخدمات أو رسوم الانتفاع المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية وإرجاء سداد كل المديونيات المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية عن فترات ما قبل أزمة كورونا ليبدأ السداد مجدولاً.

كما قدمت الحكومة إعانة للعاملين بالقطاع يقدر بنسبة 100% من الأجر الأساسي للعاملين. واستفاد من هذا الدعم ما يقرب من 300 ألف من العاملين والموظفين في شركات السياحة والفنادق الثابتة والعائمة والمنشآت والمطاعم السياحية.

وقدمت الدولة المصرية قروضا بفائدة قدرها 5% لدعم العاملين والموظفين بقطاع السياحة وذلك لتسديد الرواتب والإيجارات على أن تكون مدة القرض 3 أشهر.

المساندة الكبيرة التي توليها الحكومة للقطاع السياحي ليس في مواجهة تداعيات فيروس كورونا فقط إنما في مواجهة كافة الأزمات التي يمر بها القطاع، وأكدت حرص الدولة على الوقوف بجوار القطاع السياحي ودعمه بكافة الصور حتى يسترد عافيته ويعود أقوى وأفضل مما كان عليه.

وقدمت الحكومة المصرية
حزمة من القرارات
الاقتصادية للتخفيف من
آثار الإجراءات الإحترازية
على قطاع السياحة حيث
شملت:



1. دعماً إضافياً لمبادرة التمويل السياحي التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي بقيمة 50 مليار جنيه لاستمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصارفها الخارجية، فضلاً عن تخفيض تكلفة الإقراض في هذه المبادرة إلى 8% فقط.

2. صرح الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار، أن الدولة خصصت 3 مليارات جنيه كقروض للمستثمرين في القطاع السياحي لسداد الرواتب للعاملين وإعادة التشغيل للفنادق والقرى السياحية في ظل أزمة فيروس كورونا.

3. تم طرح مبادرة جديدة لدعم قطاع السياحة والفنادق ذات العمالة الكثيفة في مواجهة التداعيات السلبية لهذه الجائحة؛ بما يسهم في تمكين المنشآت السياحية والفندقية بما فيها الشركات المتوسطة والصغيرة من الوفاء بالتزاماتها في تغطية مرتبات وأجور العاملين، وسداد الاحتياجات الأساسية للتشغيل.

تتضمن المبادرة إصدار وزارة المالية "ضمانة" للبنك المركزي بثلاثة مليارات جنيه، لصالح البنوك الوطنية لإقراض المنشآت السياحية والفندقية بسعر فائدة 5% سنوياً، على ثلاث سنوات بفترة سماح عام اعتباراً من أول مايو الحالي إلى نهاية أبريل المقبل بدون أي ضمانات، بحيث يتم سداد القرض على أقساط شهرية لتوزيع العبء على مدار عامين؛ وذلك لتغطية مرتبات الموظفين بالمنشآت السياحية والفندقية ولا يتجاوز الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للتشغيل نسبة 15% من قيمة القرض الممنوح للمنشأة، موضحاً أن الشركات أو المنشآت السياحية والفندقية ستقدم للبنوك المقرضة كشوراً بأسماء الموظفين وأرقام حساباتهم البنكية



بحيث يتم تحويل المرتبات مباشرة من البنك للموظف. وتم تشكيل لجنة من وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة السياحة والآثار والبنوك المقرضة لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة الداعمة للقطاع السياحي.

4. إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة 6 أشهر، وإرجاء سداد كل المستحقات على المنشآت السياحية والفندقية لمدة 3 أشهر دون غرامات أو فوائد تأخير.

في المقابل، أكدت الحكومة على أصحاب المشروعات السياحية بالإلتزام بدفع رواتب العاملين بإجراءات تضمنها الإتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له، فضلاً عن شراء 160 ألف وحدة لدواعي الفحص الطبي السريع للعاملين بالقطاع وتخفيض الوجود اليومي إلى 50% بفنادق القاهرة والجيزة، والتعاقد مع شركتين عالميتين في الصحة والسلامة لمراجعة المعايير المعمول بها في المنشآت الفندقية على مستوى الجمهورية وإجراءات التوعية الصحية التي أتيحت للعاملين والتواصل مع بيت خبرة عالمي لإعداد استراتيجية طويلة المدى لتطوير القطاع.

وكان الهدف من ذلك التحرك السريع هو رغبة الحكومة في المحافظة على العمالة في قطاع السياحة والتي تبلغ 900 ألف عامل، وهم من العمالة المدربة والمتخصصة في ذلك المجال، وهي محاولة لاحتواء الآثار الاجتماعية الضارة للإجراءات الإحترازية التي أثرت سلباً على قطاع السياحة.

كما تحركت وزارة القوى العاملة وقامت بصرف إعانات للعاملين بقطاع السياحة، من إجمالي العمالة المؤمن عليها، وصرفت إجمالي الراتب الأساسي لمدة ثلاثة أشهر.



مرحلة التعايش مع الجائحة: قرر مجلس الوزراء من خلال اجتماع ثلاثي بين وزراء الطيران والسياحة والصحة بالسماح باستئناف السياحة الداخلية وتشغيل المنشآت الفندقية بنسبة 25% من الطاقة الاستيعابية للفنادق اعتباراً من 15 مايو 2020، ترتفع إلى 50% اعتباراً من أول يونيو 2020، مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية داخل الفنادق، والحفاظ على تطهير وتعقيم كافة مناطق العمل، ووضع الإرشادات التوعوية في كافة أماكن العمل من أجل السلامة الصحية ومنع انتشار العدوي.

تواصل الاتحاد المصري للسياحة مع بيت خبرة عالمي لإعداد استراتيجية طويلة المدى لتطوير القطاع السياحي.

ووصلت إليها طلبات الشركات والمنشآت السياحية والفندقية، وكشفاً بعدد العاملين فيها المتضررين من وباء كورونا. وفقاً لهذه القواعد، تقدمت بها إلى الاتحاد العام للغرف السياحية لمراجعتها وتقديمها إلى صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة، للحصول على منحة تقدر قيمتها بـ 600 جنيه، وهي قيمة الحد الأدنى للتأمين الاجتماعي.

وراجع الصندوق مع التأمينات الاجتماعية، للعمل على إجراءات الصرف للمنشآت المتعثرة بموجب شيكات أو تحويلات بنكية على الحساب الخاص بها.

ووصلت أعداد المتقدمين لصرف الإعانات التي يقدمها صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة، خلال الفترة الأخيرة إلى 250 ألف عامل طبقاً لنشاط الصندوق وما يقدمه حالياً.

الترويج السياحي باستخدام التكنولوجيات الحديثة

أطلقت وزارة السياحة والآثار مبادرة تحت شعار ”اكتشف مصر من بيتك Explore Egypt From Home“ وقد حازت هذه المبادرة على إشادة الصحافة العالمية.

تم إطلاق جولات افتراضية ورحلات إرشادية للمناطق الأثرية والمتاحف عبر الصفحات الرسمية لوزارة السياحة والآثار على شبكة الإنترنت، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وانستجرام وتويتر) والتي اشتملت على جولات افتراضية للمجموعة الهرمية للملك ”أوناس“ ومقبرتي ”محو“ و”واحتي“ بمنطقة سقارة، وعرض لروائع الفن الإسلامي بالإضافة إلى رحلة إرشادية بالمتحف الكبير.

وتم إطلاق علامة السلامة الصحية للفنادق والتي اعتمدها وزارة السياحة والآثار والتي يجب توافرها بجميع الفنادق الراغبة في التشغيل، مما يفيد تطبيقها للضوابط والشروط المعتمدة من مجلس الوزراء ووفقاً للمعايير الصحية العالمية.

ثالثاً: جهود الدولة في التعليم

مع بداية العام الدراسي الجديد قامت وزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة الصحة باتخاذ عدة إجراءات وقرارات للتعامل مع جائحة كورونا خلال العام الدراسي وكانت أهم هذه القرارات كالتالي:

الاستعدادات للعام الدراسي 2020 / 2021

في رسالة مصورة بالفيديو للدكتور طارق شوقي بتاريخ 17 أكتوبر 2020، استعرض للطلاب وأولياء الأمور، استعدادات الدولة للعام الدراسي الجديد 2020/2021، والخطوات التي اتخذتها الوزارة لإدارة العملية التعليمية مع الحفاظ على سلامة كل أعضاء المنظومة التعليمية، وكذلك شرح مصادر التعلم المتنوعة لكل الطلاب وما تجهزه الوزارة تحسباً لأي



ظروف استثنائية. وقال الدكتور طارق شوقي، إن الوزارة وضعت خطة لاستمرار عملية التعلم في ظل انتشار فيروس كورونا، عن طريق العمل على تقليل الكثافة بإعادة توزيع الحصص وتعدد مصادر التعلم دون التأثير على المحتوى الأكاديمي المفترض تحصيله مع نهاية العام الدراسي. وأضاف شوقي، أنه تم توزيع أجهزة حرارية على المدارس لقياس درجات حرارة الطلاب يوميًا، فضلاً عن توفير أماكن عزل داخل المدارس في حالة شعور أحد الطلاب بالإعياء، ويتم التنسيق في ذلك الأمر مع وزارة الصحة.

خطة الوزارة لاستمرار عملية التعليم في ظل انتشار فيروس كورونا

1. مصادر التعلم التي سيتبعها الطلاب خلال العام الدراسي الحالي، تكون كالتالي:
 - الصفوف من KG1 وحتى الثالث الابتدائي.. سيكون لهم الأولوية في الحضور بالمدرسة لأن نظام التعليم الجديد 2.0 يعتمد على التواصل مع المدرس داخل الفصل.
 - الصفوف من الصف الرابع وحتى الثالث الإعدادي.. سيتم توفير 3 محطات تلفزيونية تعليمية، بحيث ستكون هي المصدر الرئيسي للتعلم، فضلاً عن عدد من المنصات الإلكترونية الأخرى لمن تتوفر لديهم خدمة الإنترنت.
 - الصفوف من الأول إلى الثالث الثانوي.. في هذه المرحلة وفرت الوزارة للطلاب العديد من مصادر التعلم بالإضافة إلى أجهزة التابلت والذي سيتم تسليمه للطلاب خلال الأسبوع الأول للدراسة.
2. إنشاء منصة جديدة باسم "منصة التعليم المصري" وهي منصة موجهة للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، مشيراً إلى أن الهدف منها هو توفير دليل لأولياء الأمور والطلاب والمعلمين للتعامل مع المنصات الرقمية العديدة التي أتاحها الوزارة، ويضم معلومات عن كافة مصادر التعلم.
3. تم إنشاء مركز إلكتروني لتلقي الشكاوى والطلبات عبر خدمة الواتس آب والطلبات من 9 صباحاً إلى 5 مساءً، ويتم الرد والتفاعل من خلال قيادات الوزارة مع جميع الشكاوى.
4. إطلاق قنوات تعليمية تحت اسم "مدرستنا" ويتم الإعلان عن جدول البث للطلاب، عبر "منصة التعليم المصري" فضلاً عن طباعته وتوزيعه على الطلاب في المدارس.
5. تم الاتفاق مع شركة مايكروسوفت على إتاحة بريد إلكتروني موحد لكل طلاب المراحل التعليمية للدخول على جميع المنصات التي سيتم إتاحتها من قبل الوزارة، فضلاً عن توفير برامج Microsoft Office مجاناً لـ 20 مليون طالب للتدريب على أدوات سوق العمل، وهو ما يمثل تطور مهم في طريقنا للتحول الرقمي، ويمكن للطلاب الحصول على البريد عن طريق الرقم القومي وكود الطالب.
6. إنشاء منصة المناهج الرقمية للمرحلة الثانوية LMS.EKB.EG وهي منصة تضم مصادر تعلم رقمية عديدة لطلاب المرحلة الثانوية، فضلاً عن إضافة مواد باللغة الفرنسية عبر المنصة، ويتم تحديث المنصة بصفة مستمرة، كما تم تزويدها بالكتب الدراسية.

تنظيم وإدارة العملية التعليمية بمدارس التعليم الفني

بتاريخ 6 أكتوبر أرسلت الوزارة خطاباً، إلى المديرية التعليمية بشأن تنظيم وإدارة العملية التعليمية بمدارس التعليم الفني خلال العام الدراسي 2020/2021، في ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد، وكانت كالتالي:

1. شددت الوزارة على ضرورة تطبيق كافة الإجراءات الاحترازية للتعامل مع فيروس كورونا.
2. واعتماد نظام التعليم المدمج كنظام أساسي لتعليم الطلاب بمدارس التعليم الفني بمختلف نوعياتها بما يضمن الجمع بين تواجد الطلاب وتنفيذ الدروس العملية بالمدرسة بأماكنها المخصصة وتخصيص الوقت الكافي لمناقشة الدروس النظرية والإجابة على تساؤلات الطلاب.
3. الاستفادة من المنصات الإلكترونية Edmodo في التواصل بين المعلم والطلاب طبقاً لجدول يتم وضعه من جانب إدارة المدرسة بالتعاون مع توجيه الفني المختص.
4. قامت الوزارة بوضع صلاحيات لمديري المدارس تحت إشراف مدير التعليم الفني ومعاونوه بالمديريات والإدارات التعليمية وكذلك الإدارة العامة للتعليم الفني المختصة (صناعي- تجاري- زراعي- فندقي- تعليم مزدوج) بقطاع التعليم الفني لوضع نظام لحضور الطلاب للمدرسة وكذلك جداول دراسية (توضح جدول التدريس بالمدرسة وجدول التدريس عن بعد) في ضوء ما تم تحديده بالخطط الدراسية من مديري عموم تنمية المواد والتوجيه المختص والتي توضح عدد ساعات التدريس بالمدرسة وعدد ساعات التدريس عن بعد من خلال منصة Edmodo وطبقاً لكثافة الطلاب بشرط تحقيق تباعد بين الطلاب داخل الفصول بمعدل 1 - 1.5 متر (في حالة عدم زيادة الكثافة يتم الحضور بنظام اليوم التقليدي الكامل)، وكذلك القدرة المؤسسية متمثلة في مساحة الفصول وتوافر الورش والمعامل والمساحات الفعلية المتاحة.

تنظيم مجموعات التقوية المدرسية

في 6 أكتوبر 2020، أصدر الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، قراراً وزارياً بشأن تنظيم مجموعات التقوية المدرسية خلال العام الدراسي المقبل 2020/2021، وقد تضمن القرار ما يلي:

7. تم إطلاق مكتبة الدروس الإلكترونية التفاعلية، فضلاً عن إطلاق قناة تلفزيونية تعليمية لطلاب الثانوية العامة، وأخرى لطلاب التعليم الفني.

8. المنصات الإلكترونية المختلفة والتي أطلقتها الوزارة لخدمة الطلاب ومساعدتهم في التعلم في ظل انتشار فيروس كورونا، وهي: "نظام إدارة التعلم LMS.EKB.EG، مع إتاحة العديد من الوسائل المساعدة مثل: "القنوات التلفزيونية التعليمية، منصة البث المباشر للحصص الافتراضية، المكتبة الإلكترونية study.ekb.eg، منصة إدمودو Edmodo.org، ومكتبة الدروس الإلكترونية، وبرنامج أسأل المعلم، والكتب التفاعلية الإلكترونية.

ضوابط تواجد أولياء أمور الطلاب خلال اليوم الدراسي

بتاريخ 19 أكتوبر 2020، أرسلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، خطاباً إلى المديرية التعليمية بشأن وضع ضوابط لتواجد أولياء أمور الطلاب خلال اليوم الدراسي، حفاظاً على الصحة العامة وتطبيقاً للإجراءات الاحترازية، وكانت تلك الضوابط هي:

1. تخصيص مواعيد وأماكن محددة لاستقبال أولياء الأمور لتلقي طلباتهم واستفساراتهم.
2. تكليف مديري المدارس بإعداد ملصقات توعية توضع بمكان ظاهر على الأبواب الخارجية للمدرسة بشأن الإجراءات الاحترازية لعدم انتشار الأمراض المعدية.
3. فتح أبواب المدارس أمام الطلاب وعدم تكديسهم للحد من التجمعات.
4. تكليف أحد العاملين بالمدرسة بتقديم النصح والإرشاد لأولياء الأمور بعدم تجمعهم للحفاظ على الصحة العامة.



- غلق مدرسة: يتم غلق المدرسة عند غلق أكثر من فصل بالمدرسة خلال أسبوعين، يعد ذلك مؤشراً على زيادة معدل انتقال المرض بالمدرسة، لذا يتم غلق المدرسة لمدة 28 يوماً بواسطة مديرية الصحة ومديرية التعليم.
 - غلق مجمع مدارس: يتم بعد غلق مدرسة في مجمع مدارس، ثم حدوث مؤشر غلق فصل (بند1) بأي من المدارس في ذات المجمع وخلال أسبوعين من غلق المدرسة الأولى يتم غلق مجمع المدارس كاملاً لمدة 28 يوماً بواسطة مديرية الصحة ومديرية التربية والتعليم.
 - غلق مدارس قرية أو مدينة: وذلك بقرار من المحافظة عند فرض الحجر الصحي على إحدى القرى أو المدن ويمتد الغلق حتى نهاية فترة الحجر الصحي المقرر.
 - غلق مدارس محافظة: تبعاً لتوصيات لجنة إدارة الأزمة وتطور الوضع الوبائي قد يتم اتخاذ قراراً بغلق مدارس أحد المحافظات لمدة لا تقل عن 28 يوماً وقد تمتد وفقاً لما تقرره اللجنة ويتم تطبيق هذا القرار بواسطة ديوان المحافظة.
- على أن تُطبّق تلك الإجراءات على جميع المدارس الحكومية والخاصة والدولية وغيرها، وتتم عملية تطهير للفصل أو المنشأة، وتتم عملية متابعة المخالطين بواسطة الإدارة الصحية.

تعاون وزارة الصحة

وضعت وزارة الصحة خطة وقائية تتضمن عدداً من الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا المستجد، وذلك تزامناً مع بدء الدراسة في المدارس، واستعداداً لاحتمال وقوع مواجهة الموجة الثانية. وقد تضمنت الخطة التي أعلنتها الوزارة مايلي:



1. تخفيض الدراسة لكل فصل دراسي إلى يومين فقط مما يساعد على تقليل الكثافة بشكل كبير، وحال وجود نشاط معين يتطلب فيه تقسيم الطلاب إلى مجموعات يتم تقليل الافراد بكل مجموعة بزيادة عدد المجموعات.

1. ستكون مجموعات التقوية اختيارية في المواد الدراسية للطلاب على مستوى الإدارة للشهادتين الإعدادية والثانوية العامة وعلى مستوى المدرسة لصفوف النقل، وذلك بهدف تحسين مستوى الطالب الدراسي بتلك المواد ويتم الإعلان عن قيمة الإشتراك والمواعيد وأماكنها وأسماء المعلمين القائمين بالتدريس بها في لوحة إعلانات لمجموعات التقوية.
2. ستكون المدة الزمنية المخصصة للمجموعة ساعتين في الأسبوع وفقاً للخطة التعليمية المحددة للمواد الدراسية، مع مراعاة أن يتناسب عدد طلاب المجموعة مع مساحة القاعات المخصصة مع ضرورة اتخاذ الإجراءات الاحترازية للحفاظ على الصحة العامة.
3. تخفيض نسبة 50% من الاشتراكات المحددة لكل الصفوف الدراسية لأبناء الشهداء وأبناء السادة المعلمين بالتربية والتعليم والطلاب الأيتام، وتخفيض نسبة 25% لباقي العاملين بالتربية والتعليم، وذلك بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك.
4. أن مدير الإدارة التعليمية المختص ومجلس أمناء الإدارة يتولون تحديد مقابل إشتراك طلاب الشهادات (المحلية/العامة) في الحصة الواحدة، بينما يتولى مدير إدارة المدرسة ومجلس أمناء المدرسة تحديد مقابل الإشتراك لطلاب صفوف النقل، مع مراعاة أن يكون الحد الأدنى (10 جنيهات) والحد الأقصى (85 جنيهه).
5. يجوز الاستعانة ببعض الكوادر من غير العاملين بوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم الفني بعد مراجعة مؤهلاتهم من خلال مدير عام الإدارة التعليمية المختص، بشرط ألا تزيد نسبة هؤلاء عن 25% من إجمالي عدد المعلمين المشاركين بالمجموعات.

الضوابط الوقائية والإجراءات المنظمة لغلق المنشآت التعليمية كاجراء وقائي للتعامل مع فيروس كورونا لوزارة التربية والتعليم.

بتاريخ 4 أكتوبر 2020 حددت الوزارة عدة ضوابط وقواعد وقائية خلال سير العملية التعليمية، بالتزامن مع تطبيق الإجراءات الاحترازية، وهي كالتالي:

- غلق الفصل: يتم غلق الفصل في حال حدوث أكثر من حالة مؤكدة في نفس الفصل خلال أسبوعين، يتم غلق الفصل لمدة 28 يوماً تبدأ من تاريخ بداية تنفيذ قرار الغلق وتتخذ القرار كل من الإدارة التعليمية والإدارة الصحية.



9. يتم اتخاذ عدد من الإجراءات مع الحالات البسيطة قبل تحويلها للمدرسة، حيث تكون الممرضة بالمدرسة مسئولة عن شرح قواعد العزل المنزلي للطالب وولي الأمر قبل انصرافه من المدرسة حال العزل المنزلي، مع تسليم ولي الأمر نسخة من إرشادات العزل المنزلي بالإضافة إلى نسخة من علامات تطور الأعراض المرضية، وتقوم باستكمال البيانات المتاحة بكارث العرض المنزلي وإرساله إلى مدير عيادة التأمين ومدير المستشفى الذي يرسله إلى مدير الإدارة الصحية والتأكد من إدخال بيانات الحالة على البرنامج الإلكتروني المخصص للإبلاغ.

10. أعلنت وزارة الصحة والسكان عن دور كل من (الزائرة الصحية بالعيادة المدرسية، دور الطبيب في العيادة المدرسية، دور عيادة التأمين الشاملة) وذلك لمواجهة كورونا بالمدارس.

11. أوضحت الوزارة أن هناك تنسيقاً كاملاً مع جميع الوزارات المعنية ولجنة الأزمات بمجلس الوزراء لجميع الإجراءات الخاصة بعودة الدراسة الآمنة بالمدارس.

12. عملية ربط إلكتروني بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والسكان لمتابعة العمل بهذه الخطة بجميع المدارس لرصد وتحليل بيانات الطلاب والإبلاغ الفوري عن الإشتباه بأي إصابة.

13. إطلاق حملة توعية هدفها زيادة الوعي لدى الأطفال وأسرهم بالسلوكيات الصحيحة.

2. ضرورة توفير المدارس لغرف العزل المؤقت عند الاشتباه في إصابة أحد الطلاب أو العاملين مع جلوس أحد المشرفين مع الطفل لحين حضور الطبيب المختص وولي الأمر وإحالة الحالة للمستشفى.

3. وضعت الخطة القواعد الذهبية العشر للوقاية من كورونا من غسل الأيدي جيداً والتهوية الطبيعية وعدم لمس أغراض الآخرين أو الأسطح واستخدام الأدوات الخاصة وترك مساحة للأمان بين الأفراد والتحدث بصوت معتدل مع عدم المصافحة أو المعانقة أو التقبيل.

4. الانتظار خارج المكاتب والحمامات في مسافات آمنة مع عدم الاقتراب من الأماكن التي بها تزاحم وتناول الأطعمة المفيدة والنوم جيداً وممارسة الرياضة الخفيفة بالمنزل.

5. حددت الخطة مراحل تمثل رحلة الطالب بداية من نزوله من المنزل صباحاً والذهاب للمدرسة حتى العودة ثانية وما تضمن ذلك من ارتداء الكمامة وغسل الأيدي وعدم التزاحم عند صعود الحافلة المدرسية وكذلك عمل قياس للحرارة قبل صعوده. والتنظيف الدوري لأسطح الحافلات والجلوس بمسافات متباعدة في الحافلات بطريقة آمنة وعند الوصول إلى المدرسة يتم عمل فرز حراري للطلاب. مع ضرورة تنظيم دخول الطلاب للفصل مع مراعاة عدم التزاحم عند الدخول.

6. حددت الوزارة خطة الجلوس في الفصل بحيث يجلس كل طالب على ديسك منفصل مع مراعاة التباعد الاجتماعي مع ضرورة محافظة المدرس على التباعد الاجتماعي بينه وبين الطلاب.

7. يتم عزل الحالة المشتبه بها بالعزل المؤقت بالمدرسة لحين قيام الطبيب بتقييم الحالة وإبلاغ ولي الأمر بالحضور واستلام الطفل بعد تقييمه.

8. إذا كانت أعراض الحالة بسيطة يقرر الطبيب الحالة الطالب إلى العزل المنزلي ومتابعته منزلياً لمدة 14 يوم ويسمح له بالعودة إلى المدرسة بعد 3 أيام من اختفاء الأعراض، أما إذا كانت الحالة متوسطة أو شديدة يتم إحالته إلى مستشفى العزل ومتابعته لمدة 14 يوم، ويسمح له بالعودة بعد انتهاء الأعراض بـ 3 أيام نهائياً، أما إذا استمرت الأعراض يستمر عزله وإعادة التقييم وفقاً لما يراه الطبيب.

رابعاً: جهود الدولة في القطاع الطبي في ظل كورونا



في ظل محاربة الدولة المصرية لفيروس كورونا، واتخاذ كافة السبل والتدابير الاحترازية للوقاية منه، إلا أن هناك أسباب عديدة تعرض القطاع الصحي لخطر الفساد، فنجد أنه نتيجة لسرعة الإجراءات المتعلقة بتوفير وشراء المستلزمات الطبية ونقلها إلى المنافذ المحددة لتقديم الخدمات، وحشد المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وفقدان بعض الناس لمصادر دخلهم، كل ذلك يجعل هناك فرص عديدة للفساد.

وعلى الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد، ومحاولة كافة الأجهزة الحكومية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، بكافة الطرق المختلفة والوقاية منه والتي من أهمها استخدام الكحول في عمليات التطهير والتعقيم، وكذلك الإجراءات الوقائية والقانونية التي تتخذها، وقيام وزارة الداخلية بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين ولا سيما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الجرائم التموينية بكافة صورها خاصة في تلك المتعلقة بتصنيع المستلزمات الطبية بدون ترخيص واستغلال تلك الظروف التي تمر بها البلاد لتحقيق مكاسب وأرباح غير مشروعة.

وفي إطار محاربة الفساد في القطاع الصحي ومستغلي تلك الفرص ممن هم معدومي الضمير، وكما سنرى في الحالات التي تم رصدها لاحقاً فقد ألفت هيئة الرقابة الإدارية، القبض على أمين مخزن المستلزمات الطبية التابع لمديرية الشئون الصحية بمحافظة دمياط، كما ألفت القبض على مراقب صحي بتلك المديرية أيضاً، وذلك في واقعة اختلاس أمين المخزن للمستلزمات الطبية اللازمة لمكافحة العدوى بالمستشفيات الحكومية (كمامات وقفازات وغيرها من مهمات العزل)، ثم القيام ببيعها في السوق السوداء على حساب حاجة المستشفيات، وتزوير مستندات تثبت أنه تم صرفها للمستشفيات.

كما أن أمين المخازن عرض قطعة أرض يمتلكها تبلغ قيمتها السوقية نحو 120

ألف جنيه على سبيل الرشوة، بالإضافة لمبلغ 60 ألف جنيه استولى عليها الثاني لنفسه، ليتوسط له لدى أحد أعضاء لجنة الجرد المشككة من قبل هيئة الرقابة الإدارية، والمعنية بجرد عهدة أمين المخزن، من المستلزمات الطبية لأصناف الكمادات والجوانتيات والمطهرات الطبية البالغ قيمتها حوالي مليون جنيه، مقابل قيام عضو اللجنة بتسليمه المستندات الدالة على اختلاسه للمستلزمات الطبية الخاصة بمكافحة العدوى من عهدته وبيعها في السوق السوداء، بالإضافة إلى اصطناعه لمستندات مزورة تثبت صرفها للمستشفيات الحكومية بالمخالفة للحقيقة وتم احوالتهم للنيابة العامة.

كما أن البعض قام باستغلال تلك الأزمة واحتكر بعض السلع من المستلزمات الطبية كالجوانتيات والكمادات والكحول، بالإضافة إلى انتشار المصانع غير المرخصة لتصنيع تلك المواد غير المطابقة للمواصفات الطبية ولا يوجد بها تصريح من الجهات المختصة، وتخزين كميات كبيرة من المواد المطهرة مجهولة المصدر بقصد طرحها بالأسواق بأسعار مرتفعة، وكذلك قيام بعض أصحاب ومسئولي الصيدليات بحيازتهم أيضاً للمستلزمات الطبية من كمامات وقفازات وكحول مجهول المصدر، والامتناع عن بيعها وتخزينها لتحقيق أرباح غير مشروعة.

خامساً: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية تجاه تفشي وباء كورونا

في إطار جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا، أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي بتاريخ 16 أبريل 2020، القرار رقم 17 لسنة 2020 بتحديد أسعار بيع بعض المنتجات اللازمة لمواجهة فيروس كورونا المستجد، وتضمن القرار التزام كافة المتاجر والصيدليات وغيرها من منافذ البيع بالإعلان عن أسعار المنتجات في أماكن ظاهرة لروادها من المشترين مع حظر حبسها عن التداول، سواء من خلال اخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخرى.

كما نص القرار على مجموعة من العقوبات لمن يخالف هذا القرار بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تجاوز مليوني جنيه أو ما يعادل قيمة البضاعة، بالإضافة لمعاقبة كل من يخالف الإعلان وإظهار أسعار المنتجات للمشتريين بغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه، ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه.

وفي إطار توفير احتياجات وزارة الصحة والسوق المحلية من أدوات الوقاية اللازمة

للشكاوى والاستفسارات حول حالات كورونا، كما قامت بتوفير الأجهزة الخاصة بالتنفس حال وجود أي تدايعيات محتملة للمرض، مع توفير الأدوية اللازمة، وتم تخصيص مبلغ 150 مليون جنيه لشراء الأجهزة الطبية التي تساهم في الحد والتصدي لفيروس كورونا.

وخلال يناير 2020، قامت وزارة الصحة والسكان بزيادة الحجر الصحي بمطار القاهرة لمتابعة خطة التأمين الطبي الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا. كما قامت الوزارة خلال شهر فبراير بتدريب الطواقم الطبية للتعامل مع الازمة، كما قامت الوزارة بتوفير عدد من المستشفيات المتخصصة لاستقبال حالات الإصابة المختلفة من الفيروس.



مما لا شك فيه والواضح الجلي منذ اعلان وزارة الصحة عن اول حالة كورونا خلال فبراير 2020، فقد قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من انتشار المرض بدأتها بالكشف الدوري عن القادمين بالدول التي بها إصابات وتوفير مكاتب للحجر الصحي بالمطارات، وتجهيز أقسام العزل بالمستشفيات وكذلك جهودها في التعريف بالفيروس، وتعليق رحلات الطيران من وإلى الصين منذ الأول من فبراير.

خلال مارس 2020 أصدر مجلس الوزراء قرار بوقف جميع الفعاليات والأحداث الرياضية التي يترتب عليها تجمعات أو كثافات وتعقيم كافة المؤسسات الحكومية وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة.

كما قام مجلس الوزراء بإصدار مجموعة من القرارات تتضمن فرض حظر تجول ليلى بدأ من السابعة ثم تم اقراره من الثامنة مساء وخلال شهر رمضان يبدأ من التاسعة مساء والعودة إلى جعله من الثامنة مساء بعد إجازة عيد الفطر،

لمواجهة فيروس كورونا، فقد أوضح د. شريف عزت رئيس شعبة المستلزمات الطبية باتحاد الصناعات، في 21 أبريل 2020 عن وصول حجم انتاج السوق من منتجات الكمادات لنحو مليوني كمادة يوميًا في مقابل 300 ألف كمادة في بداية انتشار فيروس كورونا في مصر خلال مارس 2020، كما أن السوق المحلية شهدت دخول أكثر من 20 خط إنتاج جديد لتصنيع الكمادات الطبية منذ بداية شهر أبريل 2020، وذلك باستثمارات تصل لنحو 8 ملايين جنيه.

كما قامت وزيرة التجارة والصناعة دكتورة نيفين جامع بإصدار قرارين خلال شهر مارس الماضي بوقف تصدير 18 منتج خلال 3 أشهر يضم الكمادات والمطهرات، والذي ساهم بشكل كبير في توفير المزيد من الكميات المطلوبة للأسواق خلال هذه الفترة، على أن يتم توريد كافة الكميات إلى هيئة الشراء الموحد.

كما أن القوات المسلحة المصرية كانت قد أعلنت في 30 مارس 2020، توفيرها أجهزة ومستلزمات طبية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، بالتعاون مع وزارة الصحة، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة خطر انتشار الفيروس.

وخلال شهر مارس 2020 وجه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتخصيص 100 مليار جنيهًا في إطار خطة الدولة الشاملة للتعامل مع أي تدايعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد، وذكرت وزيرة الصحة والسكان أن المستلزمات الطبية والرعايات المركزة هي أهم أوجه لذلك المبلغ المخصص.

وقد وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء، بشأن إعفاء التجهيزات والمستلزمات الطبية والأدوية اللازمة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، من رسم الشراء المقرر قانوناً، والتي تقوم بتوفيرها الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، لصالح الجهات المخاطبة، باعتبار فيروس كورونا من الأوبئة وينطبق عليه شرط الإعفاء في حالات الكوارث والأوبئة. وفيما يتعلق بدور وزارة الصحة والسكان، فقد قامت الوزارة بإعلان ارقام هواتف

على أسرة المتوفي فقط، وتعليق الصلاة بالمساجد والكنائس. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير آلية جديدة لصرف المعاشات على أيام تهدف من ذلك إلى تقليل الأعداد وضمان عدم الزحام.

دور الأجهزة الرقابية والأمنية

إن الأجهزة الأمنية والرقابية تقوم بحملاتها المكثفة في جميع محافظات الجمهورية على الصيدليات ومحلات بيع المستلزمات الطبية ومصانع بير السلم وتوجه ضربات استباقية للمتلاعبين في غش تلك المستلزمات من مطهرات وكحول وكمامات، وضبط الذين يقومون باستغلال إقبال المواطنين واحتياجهم لشراء تلك المستلزمات من أجل تحقيق أرباح طائلة بدون وجه حق.

ونجد لهيئة الرقابة الإدارية دور هام في قيامها بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظات لمنع استغلال بيع المنتجات والمستلزمات الطبية والمطهرات في السوق السوداء، وضبط غير المطابقة منها. ودورها في القيام بالحملات الميدانية بالتنسيق مع مديريات الشئون الصحية والتموين وجهاز حماية المستهلك وجميع الأجهزة التنفيذية المعنية بالمحافظات بالمرور على أماكن بيع الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى وفرض الرقابة على الصيدليات وأماكن بيع الأدوية وكشف المطهرات المغشوشة والمحظور بيعها أو المخزنة استغلالاً لحاجة المواطنين في ظل مواجهة فيروس كورونا.

كما أننا نجد أن جهاز حماية المستهلك يقوم بملاحقة بؤر الغش والاحتيال في كافة المحافظات أيضاً، ومواجهة أي ممارسات سلبية ضارة بالمستهلك، وكان للإدارة العامة لشرطة التموين دوراً هاماً بالقيام بحملاتها التموينية لضبط جرائم الغش التجاري واتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على صحة المواطنين ومراقبة الأسواق للمحافظة على استقرار الأسعار وتوافر السلع ومكافحة جرائم الغش انساقاً مع جهود الدولة لتداعيات انتشار فيروس كورونا ومحاولة البعض استغلال تلك الظروف لتحقيق أرباح مادية دون النظر لاحتياجات وصحة المواطنين.

على أن يبدأ الحظر خلال إجازة العيد من الخامسة مساءً، ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة للحد من حركة وانتشار المواطنين في الشوارع مع عدم سريان ذلك على المخازن ومحلات البقالة والسوبر ماركت خارج المحلات التجارية الكبيرة، وقف وسائل النقل الجماعي في ذات المدة، مع معاقبة من يخالف ذلك بغرامة تصل إلى أربعة آلاف جنيهاً.

ومن ناحية أخرى قامت الحكومة المصرية بدعم القطاعات المتضررة من الفيروس بتقديم إعانات اجتماعية وتأجيل سداد القروض المستحقة على القطاعات التي تضررت، واعفاءات ضريبية لها، كما قامت البنوك بتخفيض أسعار الفائدة، وكذلك إنشاء صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة والمؤقتة التي فقدت عملها بشكل مؤقت وذلك لتوفير احتياجاتهم الأساسية، حيث بلغ أعداد المسجلين على موقع وزارة القوى العاملة للاستفادة من الدعم حوالي 2.5 مليون عامل حتى الآن.

كما قامت الحكومة بإصدار قرارات لدعم الاقتصاد والصناعة كتأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر ورفع الحجوزات الإدارية عن الممولين الذين لهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة وتوفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل مع تخفيض أسعار الكهرباء والغاز للمنشآت الصناعية وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد لمدة 6 أشهر مع عدم تحصيل غرامات تأخير.

كما أن هناك قراراً صادراً من وزارة التجارة والصناعة يلزم الشركات المصرية المنتجة والمستوردة للمنتجات الطبية بتوريد منتجاتها ومخزونها إلى الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي بهدف توفير إحتياجات القطاع الطبي من المستلزمات الطبية.

كما قامت الحكومة بتعليق الدراسة في جميع المؤسسات الحكومية ودعم التعليم عن بعد وتوفير المواد الدراسية المختلفة على موقع بنك المعرفة، وتعليق حركة الطيران في كافة المطارات المصرية، وتطهير كافة المنشآت السياحية، وخفض عدد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة، ومنح الموظفين الذين لديهم أمراض مزمنة فرصة العمل من المنزل. وكان هناك إجراءات أخرى قامت بها الدولة، كإغلاق جميع المتاحف والمواقع الأثرية بجميع محافظات الجمهورية، وغلق قاعات العزاء مع اقتصار أي جنازة

التوصيات والخاتمة

من خلال ما سبق عرضه من مشكلات وتحديات، واجهت المؤسسات و الأفراد في الدولة صعوبة في التعامل مع جائحة كوفيد-19، مازالت توجد أمور تحتاج لحلول منهجية، وسيتم عرضها تاليًا.

أ- التوصيات المتعلقة بمكافحة العنف الأسري وضمان حقوق المرأة

- تلعب النساء دورًا لا غنى عنه في مكافحة تفشي المرض، من منطلق دورهن كعاملات في مجال الرعاية الصحية، وعالمات وباحثات، وبناء سلام، ومقدمات رعاية، لذا من الضروري التأكد من أن أصوات النساء مسموعة وطلباتهن معترف بها ويتم أخذها في الحسبان.
- إدراج منظور المرأة في التخطيط للوباء وصنع القرار، بالإضافة إلى ذلك، وضرة أن تشمل أنظمة الرصد والاستجابة، التصنيف طبقًا للجنس والعمر والنوع وحالة الحمل، لفهم كيفية تأثير فيروس كورونا المستجد بشكل أوضح.
- إشراك المزيد من النساء في مواقع صنع القرار وضمان تمثيلهن في أي لجان يتم تشكيلها لمواجهة فيروس كورونا على كافة المستويات خاصة الصحية والأمنية منها.
- إلزام القطاع الخاص بقرار رئيس الوزراء بمنح الموظفة أو العاملة الحامل أو التي ترعى طفلًا يقل عمره عن اثني عشرة سنة إجازة على أن تكون الإجازات الاستثنائية الممنوحة بموجب هذا القرار مدفوعة الاجر، ولا تحسب من الإجازات المقررة قانوناً أو تؤثر على أي من مستحقات الموظف المالية.



- ضمان حصول كافة النساء خاصة الحوامل على خدمات صحة إنجابية نظيفة وآمنة، وضمان تلبية هذه الاحتياجات في المرافق الصحية وعلى أيدي المختصين، وضرورة اعطاء الحوامل المصابات بأمراض الجهاز التنفسي أولوية قصوى في العلاج وذلك بسبب زيادة تعرضهن لخطر حدوث آثار جانبية سلبية، مع فصل الوحدات الصحية الخاصة برعاية ما قبل الولادة ورعاية المواليد الجدد والأمهات عن الوحدات الصحية الأخرى التي تحتوي على الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد، مع أهمية تقديم الدعم النفسي للنساء والفتيات المتضررات من العنف القائم على النوع، وكذلك للعاملين في مجال الصحة بشكل عام.

- التوقف عن تحصيل التأمينات والضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز من الأسر الفقيرة التي تعولها النساء وإعفاء ابنائهن من أي مصروفات خاصة بالتعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي.

- في التقرير اليومي الذي تقدمه وزارة الصحة والخاص بحالات الإصابة بفيروس كورونا، يجب أن تكون الأرقام مفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة، للتمكن من فهم أوسع لكيفية انتشار الفيروس، ومعرفة أفضل السبل للوقاية منه وفقاً لذلك.

- استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية وإجراءات الحماية للناجيات من العنف الأسري، والإعلان الدائم عن طرق التواصل معهن.

- تقديم خدمات الدعم النفسي للأسر، وكيفية التعامل مع الضغوطات الناشئة عن المكوث في المنازل، والترويج لطرق وأساليب مبتكرة لقضاء الوقت، وتعزيز وسائل التلاحم الأسري.

- على مؤسسات المجتمع المدني والإعلام العمل على البدء في اتخاذ خطوات للتصدي للعنف المنزلي من خلال التوعية عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمنهضة العنف المنزلي خلال فترة تفشي الوباء.

- صرف وتحويل معونات نقدية وتقديم خدمات ومساعدات مادية ومعنوية للنساء اللائي يرأسن أسرهن، والمطلقات والمنفصلات والغارمات.



- دعم الأسر وتوعيتها بكيفية العناية بكبار وكبيرات السن ومرضى الأمراض المزمنة، وتلبية احتياجاتهم الخاصة، ورفع معنوياتهم.

- تشجيع الرجال والشباب على تقاسم المسؤوليات العائلية لمواجهة الأعباء الكبيرة التي تقوم بها النساء والفتيات في أعمال الرعاية والعناية بأفراد الأسرة.

- دعم العاملات والعاملين في القطاع الصحي من طبيبات وأطباء، ممرضات وممرضين، ومقدمي الخدمات المساندة، والقابلات، من الناحيتين المادية والنفسية، وبناء قدراتهم في مجال التعامل مع حالات العنف الأسري تحديداً، والمرضى، والمصابين بفيروس كورونا.

- توفير الإرشادات الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا لكافة فئات المجتمع، خاصة في المناطق النائية والبعيدة، واستخدام كافة وسائل الإعلام بما فيها الإذاعات والمحطات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي وتقديم الإرشادات بلغات خاصة بذوي الإعاقة.

- ضمان حصول العاملات المنزليات وعاملات الزراعة اليومية على رواتبهن، وحماية العاملات المنزليات وعاملات الزراعة باليومية في مثل هذه الظروف لتكون أعمالهن ضمن معايير العمل اللائق، والتأكد من ان تكون ظروف العمل توفر لهم الحماية والوقاية من الإصابة بالفيروس.

- عادة في أوقات الأزمات والكوارث تتخذ الدول تدابير ومراجعات خاصة بالسياسات العقابية وبالتعامل مع السجناء والسجينات لذلك نرى ضرورة الإفراج عن السجينات من النساء المسنات فوق الـ 60 عام، واللاتي يعتبرن ضمن الفئة الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة بفيروس كورونا أو اللاتي لديهن أمراض مزمنة أو تاريخ طبي حرج يجعلهن ضمن الفئات الأكثر تعرضاً لمخاطر الإصابة، ومن ضمنهن النساء اللائي يُعانين من أمراض تُعزز من الإصابة بالفيروس، مثل أمراض السكري والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والنساء الحوامل والنساء الحاضنات لأطفالهن داخل السجن، والنساء الغارمات واللاتي تتحمل الدولة مسؤولية وجودهن داخل السجن نتيجة عدم قدرتهن على توفير احتياجاتهن واحتياجات أسرهن الأساسية.

• اقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم النقدي من خلال معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة لمواجهة الأزمة التي تضغط بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً.

• إقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم العيني على البطاقات التموينية.



• وقف أي إجراءات إخلاء من المنازل لأي سبب حتى تنتهي الأزمة، ووقف تحرير محاضر الامتناع عن دفع الإيجار، وبخاصة المساكن التي يقطنها أسر فقيرة تعولها نساء وبالأخص ذوات الدخل الدنيا، وكذلك من تمتلك مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر والعاملات بها خلال الأزمة الحالية، وبالأخص اللواتي يتعاملون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ولا يغطيهم القانون.

• مساندة المستفيدات من الإسكان الاجتماعي في سداد أقساطهم ومساندة الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة من النساء المستأجرات إيجارات جديدة.

• تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق العمل بينهم لتوفير مظلة حماية متكاملة للفئات المتضررة من النساء المعيلات بسبب الوباء ووضع خريطة وقاعدة بيانات للمستفيدات لضمان وصول الدعم والمساندة لمستحقيه.

ب- التوصيات المتعلقة بصغار الفلاحين

• ضرورة تحفيز ومساندة القطاع الزراعي، سواء الذي يوفر احتياجات السوق المحلي من السلع أو القطاع التصديري، أسوة بالقطاعات الأخرى (الصناعي والعقارى والسياحى).

• أن يشمل الدعم منح الفلاح قروضاً صغيرة بدون فوائد، وتأجيل سداد أقساط الفلاحين في البنك الزراعي المصري، ورفع الجمارك عن الأعلاف للتصدي لرفع الأسعار، خاصة في ظل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، فصغار المزارعين يمثلون شريحة عريضة من المجتمع المصري ولا بد من النظر إليهم بعين الاعتبار في ظل الأوضاع الراهنة.

• مراجعة أسعار الأسمدة المدعومة للفلاحين مع انخفاض الأسعار العالمية للأسمدة، وانخفاض أسعار الغاز العالمية إلى أقل مستوياتها تقريباً، عند 1.77 دولار للمليون وحدة حرارية.

• تفعيل ملف التأمين الزراعي على المحاصيل، والذي يسهم كثيراً في دول عدة لتعويض صغار الفلاحين عن الخسائر التي طالتهم في فترة الأزمات.

• لا بد من مراجعة شاملة لعمليات الدعم، الذي لا يستفيد منها القطاع الزراعي ولا الفلاحين.

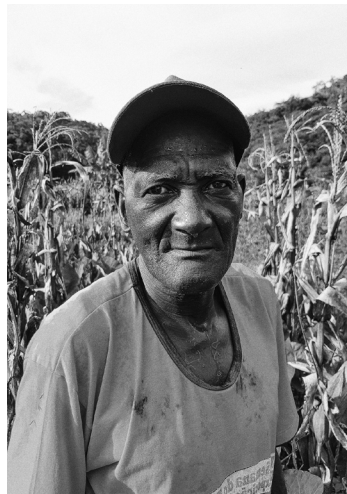
• إنشاء صندوق تكافل زراعي، لتعويض الفلاحين عن الخسائر، التي ستلحق بهم، نتيجة تفشي وباء كورونا.

• تحليل الدروس المستفادة من أزمة كورونا، لتعزيز الإنتاج الزراعي لدينا، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل القمح والذرة، وغيرها، وذلك من خلال إعداد خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

• تعزيز الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية في ذلك الوقت، حيث بإمكانها المساعدة في التوسع الرأسي بالزراعة وتحقيق نتائج أفضل وأسرع وأقل في التكاليف.

• الاستعداد لموسم حصاد القمح، وأن يكون هناك تطبيق عملي فعال للإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن فيروس كورونا، خلال فترة الحصاد التي اقتربت أو فيما يخص التوريد وخطة العمل لمنع التكدسات في عمليات التوريد والتحويل.

• إزالة المعوقات التي تواجه الفلاح المصري من حيث توفير التقاوي والأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة، والتسويق وشراء المحاصيل بأسعار تحقق للمزارعين أرباحاً مناسبة.



- مطالبة منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا التعليم وبالتنسيق مع مجلس الأمناء بالمدارس مساعدة أولياء الأمور بتقديم دورات تدريبية لمحو الأمية التكنولوجية؛ لمواكبة التحصيل الدراسي، ذلك لأن نجاح التعلم عن بُعد يتوقف على تعاون ومتابعة المدارس مع أولياء الأمور.
- زيادة الاستثمارات في قرى ومحافظات الوجه القبلي لتحديث البنية التحتية التكنولوجية في ظل اتجاه الدولة للتعليم عن بعد لمواجهة كورونا في المستقبل.
- الاهتمام بالبرامج التعليمية على القنوات التلفزيونية لطلاب المناطق الفقيرة والمحرومة لضمان شمولهم في عملية التعلم عن بعد.
- استغلال منظومة التعلم الموازي في دعم العملية التعليمية بشكل رسمي، وبث الدروس على القنوات التعليمية مقابل دخل محدد.
- الاستفادة بالمنح الدولية والمنظمات الدولية (اليونيسيف والبنك الدولي) والتي تساعد على القيام بالإصلاحات المعنية على حصار الفيروس ومكافحته.

- إعادة النظر في دور التعاونيات وتعديل القانون وإنشاء بنك للتعاون، لحل مشكلات التمويل وحماية صغار الفلاحين والشباب، وتشجيعهم على إقامة مشروعات صغيرة وتطوير الريف المصري.
- دعم مستلزمات الإنتاج من الأسمدة، وبيع السولار والبنزين بأسعار رخيصة في ضوء انخفاض أسعار البترول، وإلزام الفلاحين بزراعة الحبوب كل عام وشراءها بأسعار مناسبة تحقق ربح للفلاح على أن تهيمن الحكومة على النسبة الأكبر في الشراء.
- تزويد صغار المزارعين والرعاة بالبذور والأدوات والأعلاف وغيرها من المدخلات الزراعية، إلى جانب دعم الصحة الحيوانية، حتى يتمكنوا من الاستمرار في توليد الدخل وإنتاج الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ج- التوصيات المتعلقة بالتعليم في ظل الجائحة

- تحديث البنية التحتية التكنولوجية في القرى والريف والمناطق الأكثر فقراً، وتدريب المعلمين المستمر في القرى الفقيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- إصدار تطبيق تعليمي (أبلكيشن) مجاني وبسيط للاستخدام من قبل الوزارة لكافة المراحل التعليمية لمساعدة أولياء الأمور على متابعة أبنائهم وقيام أخصائي المدارس بتدريب الآباء على استخدام التطبيق بسهولة ويسر.
- تفعيل دور إدارة الرقابة ومتابعة الأداء في وزارة التعليم من خلال تدريب الموظفين على استخدام الإنترنت والتعامل مع المنصات الالكترونية ليتمكنوا من متابعة أداء المعلمين في الفصول الافتراضية.
- ضخ موارد مالية لتطوير برامج ومقررات تعليمية للعام الدراسي الجديد 2021/2022، والاستعانة بالخبرات الدولية والبرامج الدولية لمساندة برامج التعليم.



منذ تفشي فيروس كورونا في نهاية عام 2019، تدهورت الأوضاع الإنسانية في العالم أجمع، وبالفعل تأثر المجتمع المصري بالسلب أيضًا جراء انعكاس القيود الاحترازية، وتوقفت ممارسة بعض الحقوق الأساسية مؤقتًا كالتنقل. إن جائحة كوفيد-19 ليست حالة من حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة فحسب، بل هي أكثر من ذلك بكثير. ورغم أن الفيروس لا يميز في العدوى، ولكن آثاره تفعل ذلك، إنها أزمة اقتصادية، وأزمة اجتماعية، وأزمة إنسانية أخذت تتحول بسرعة إلى أزمة لحقوق الإنسان.

لقد ترتبت عن الجائحة نقاط ضعف كبيرة في تقديم الخدمات العامة وخلفت أوجه عدم مساواة هيكلية تعوق الوصول إلى هذه الخدمات. ويجب أن نتأكد من معالجتها على النحو المناسب في إطار جهود التصدي للجائحة. فالفجوة بين الجنسين في المشاركة والفرص الاقتصادية آخذة في الاتساع، وكان هذا هو الحال حتى قبل الوباء. وفي مصر، تمثل النساء غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي، وغالبًا ما يكونون في أوضاع أكثر ضعفًا من نظرائهم من الرجال، كما تتعرض الكثير من النساء للعنف الهيكلي، وأكثره انتشارًا العنف الأسري.

وتعطل تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية ترك مردودًا على فئة الفلاحين، وبشكل خاص صغار الفلاحين. ويتزامن ذلك مع تنمية القطاع الزراعي الرقمي والتصنيع الزراعي بعد اتجاه مصر إلى الزراعة المتطورة والرقمية بالزراعة داخل الصوب وميكنة القطاع الزراعي والبدء في استخدام الكارت الذكي والطموح في إعادة صناعة الغزل والنسيج لسابق عهدها والتوجه لزيادة القيمة الاقتصادية المضافة بالتصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية المصرية.

تسببت الجائحة في شلل تام لحركة السياحة العالمية نتيجة لغلق الحدود وتعليق رحلات الطيران، وهو ما انعكست آثاره على قطاع السياحة في مصر وتكبذ مليارات الخسارة، وفقد ما يقرب من مليون شخص لعمله.

ولقد واجه قطاع الصحة في مصر بعض صور الفساد الإداري من المسؤولين عن المخازن الطبية، وخاصة مستلزمات مكافحة تفشي فيروس كوفيد-19. ويزداد الحق في الصحة سوءًا بسبب احتكار شركات الأدوية لتصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وقلّة نسب وصول تلك اللقاحات للدول متوسطة ومنخفضة الدخل مثل معظم الدول الأفريقية التي لم تتمكن من تحقيق الهدف الذي وضعه مرفق كوفاكس بتوفير اللقاح لـ 10% من المواطنين في كل دولة. فالصحة حق وليست سلعة ويجب العمل على إنهاء احتكار تلك الشركات لتصنيع اللقاح. تؤثر تلك الشركات في عملية اتخاذ القرار بسبب ضعف الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرض ترك المساحة لتلك الشركات لتحقيق ارباحها حتى أصبحت الشركات جزءًا من الجائحة العالمية وسببًا فيها.

أدركت النقابات المهنية في مصر الخطر المتوالي عن انتشار الجائحة، وعلى رأسهم نقابة المحامين، ونقابة الأطباء، ونقابة الصحفيين، وعملوا على اتخاذ إجراءات مكثفة لحماية أعضائهم وأسرههم بصورة طارئة، نظرًا لحيوية طبيعة عملهم في المجتمع.

وأخيرًا، لمست الدولة المصرية الأزمات التي لحقت بتفشي كوفيد-19، وطبقت معايير إدارة الأزمات في كثير من القطاعات وتدخلت فنيًا وماديًا واجتماعيًا بصورة رسمية، وبشكل خاص في القطاعات التي تناولها هذا الإصدار، وهو ما تفادى انفجار الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في مصر.

لقد أدت القيود التي فُرضت على العالم كله إثر جائحة كوفيد-19 إلى تأثيرات طالت شتى جوانب حياتنا أفرادًا وجماعات ومؤسسات. وشهدنا التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي نتجت عن الجائحة، كما شهدنا كيف تأثر العالم بهذه التداعيات، ورأينا تخطيط العالم أجمع في إدارة هذه الأزمة وانتقال هذه التداعيات من دولة لأخرى وكأن العالم قرية صغيرة.

وبنظرة أضيقت إلى مصر في ظل جائحة كوفيد-19، عاصرنا التأثيرات السلبية التي نتجت عن الجائحة في العوامل الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على التماسك الاجتماعي، ويستعرض هذا الإصدار أبرز التحديات التي واجهت الأفراد والمؤسسات الحكومية في مواجهة الأزمة صحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

ويلقي هذا الإصدار الضوء على أبرز المشكلات التي تصاعدت مع بداية تفشي الجائحة، وما لزمها من توصيات للتكيف معها وحلها. وبشكل أشمل يستعرض الإصدار التجربة المصرية في التكيف مع جائحة كوفيد-19.

